الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة

الجلسة العامة ٢
الاثنين، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/S-19/20)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه بعد إصدار الوثيقة S/A-19/20 بشكلها المؤقت، سددت غينيا - بيساو المبلغ اللازم دفعه لخفض المتأخر عليها إلى أقل من القيمة المنصوص عليها في المادة ١٩ من الميثاق. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد فيكتور س. شيرنوميردين، رئيس وزراء الاتحاد الروسي.

اصطحب السيد فيكتور س. شيرنوميردين، رئيس وزراء الاتحاد الروسي، إلى المنصة.

السيد شيرنوميردين (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن تقييم روسيا لما جرى الاضطلاع به تنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١ وللقرارات الأخرى التي اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ تقييم إيجابي بوجه عام. ومجالات الأولوية والمسائل البارزة في قطاعات حماية البيئة والتنمية المستدامة جرى تعريفها بمزيد من الدقة. وقد احتل هذا الحقل مكان الصدارة في أنشطة الأمم المتحدة.

والاتفاقيات العالمية المعنية بتغير المناخ والتنوع الأحيائي المنبثقة عن ريو دي جانيرو تسري بالفعل، كما تجري تهيئة ظروف إنشاء آليات جديدة للقواعد القانونية الدولية في مجال البيئة. وجرى الاضطلاع بالكثير، ولكن لم يتحقق بعد أي تحسن ملموس في إيكولوجيا الأرض. ولا يزال التهديد باستمرار تدهور بيئة الأرض قائما.

وهدف هذا المحفل الرسمي هو إعطاء دفعة تنظيمية جديدة وقوية للتعاون الدولي في مجال البيئة. كما أن من الأهمية بمكان أن نضمن توازن المصالح الذي تحقق

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في ريو بين كل مجموعات الدول بما فيها مجموعة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وفي الظروف الصعبة الحالية، تبذل روسيا قصارى جهدها لمساندة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل هذه المشاكل العالمية ذات الأولوية. ونحن نفي بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا. ففي ربيع عام ١٩٩٦ اعتمدنا مفهوم انتقال الاتحاد الروسي إلى التنمية المستدامة؛ ونضطلع الآن بعمل مكثف لوضع استراتيجية للدولة تنفذ بمقتضاها الأهداف الواردة في الوثائق النهائية لمؤتمر ريو.

وأود الآن أن أتناول بعض المجالات ذات الأولوية لمواصلة مناقشتها. نحن نرى أن بروتوكول الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المعني بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بعد عام ٢٠٠٠، الذي يجري تطويره في إطار ولاية برلين، يجب أن يكون ملزما من الناحية القانونية، وأن يراعي المسؤوليات المشتركة والمتنوعة للدول، بما فيها، بطبيعة الحال، الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والواقع أن روسيا خفضت انبعاثات غازات الدفيئة هذه تخفيضا ملموسا أثناء السنوات القليلة الماضية. ونحن على استعداد للموافقة على تدابير رسمية وجديدة بشأن الامتثال لأحكام الاتفاقية، بما فيها الاتفاق على هذه التخفيضات في الانبعاثات.

وروسيا تلتزم التزاما صارما بمبادئ اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبورتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون. وعلى الرغم من الصعوبات السائدة المتعلقة بإدخال تكنولوجيات أخرى ومواد بديلة، سنواصل الاعتماد على دعم المجتمع العالمي وسنبذل قصارى جهدنا في هذا المجال.

وتهتم روسيا بالمشاركة على نطاق كامل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. والخطوات العملية في هذا المجال ستتبع تطوير واعتماد مرفق إضافي لتلك الاتفاقية يبين الظروف المعينة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

ولما كانت روسيا دولة غنية بالغابات حيث تمتلك خُمس غابات العالم، فإنها ترى من الضروري الإسراع في العمل على إبرام اتفاقية تعنى بالغابات وترتكز على نهج عالمي شامل. ومن غير المفيد أن تجزأ هذه القضية إلى قطاعات.

ونرى أيضا أنه يجب إيلاء الاهتمام الواجب للمسائل الحيوية مثل نوعية مصادر المياه النقية في العالم؛ ووضع اتفاقات جديدة أكثر فعالية بشأن المحافظة على النظم الايكولوجية لمحيطات العالم؛ والاتفاق على آليات قانونية دولية لتنظيم استخدام الملوثات العضوية المستمرة، ووسائل النقل السليمة بيئيا؛ والتحضر؛ والأمن الغذائي.

وإننا نؤيد زيادة الجهود الهادفة إلى مواجهة كل المشاكل المتعددة القطاعات مثل تمويل أنشطة حفظ البيئة، والتحول إلى استخدام أحسن للقدرة الكهربائية، وتغييرات في بنية الإنتاج والاستهلاك، وإيجاد أفضل الظروف للربط بين التبادل التجاري والبيئة، وتأمين المساواة في الحصول على التكنولوجيا السليمة من الناحية الأيكولوجية؛ ونضيف طبعا تمويل الأنشطة البيئية على كل المستويات بشكل ثابت يمكن التنبؤ به. ونحن نفهم أننا لا نستطيع عمل كل شيء في وقت واحد. ولكن يمكننا بل ويتحتم علينا أن نضاعف كفاءة جهودنا النافعة معا.

وتؤيد روسيا الترتيبات التي اتُخذت خلال التمهيد للإتفاقات بشأن التوزيع المنطقي للوظائف والواجبات بين لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأجهزة الأخرى المعنية بحفظ البيئة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. ونعتقد أن من المهم أن نرسخ التعاون في هذا الميدان وأن نعير التفاعل الفعّال مع المؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية ومنظمة التجارة العالمية الاهتمام الذي يستحقه.

كما نعتقد أنه من المناسب إدماج أنظمة المراقبة والإمتثال ذات الصلة بالتغيرات في البيئة القائمة بين دولة وأخرى في نظام عالمي واحد للمراقبة الأيكولوجية. والحاجة تدعو إلى هذا من أجل التحليل العلمي والتدابير السياسية المحددة الصحيحة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى هذا، نرى أن باستطاعة مثل هذا النظام أن يصبح مشروعا هاما للتعاون الدولي في مجال التحول.

ونرى أيضا إمكانيات طيبة في ميدان العمل لإيجاد مؤشرات للتنمية المستدامة، التي يتم الاستعداد لها في الكثير من البلدان. وضمان إمكانية المقارنة بين المؤشرات وتقييمات التقدم ميدان من أكثر ميادين التفاعل الدولي أهمية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقتي في أن محفلنا سيقوم بالمهمة التي عُهدت إليه بنجاح وأنه سيتخذ قرارات جديدة وهامة تسمح للمجتمع الدولي بأن يحرز تقدما حقيقيا تجاه التنمية المستدامة في كل الدول، وتتيح الفرصة لإعادة البناء الأيكولوجي لبيتنا الواحد الذي نتشاطره جميعا في صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وزراء الاتحاد الروسي على بيانه.

واصطُحب السيد فيكتور شيرنوميردين رئيس وزراء الاتحاد الروسي من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى فخامة السيد أنطونيو غوتيريس، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية.

أصطُحب السيد أنطونيو غوتيريس، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية إلى المنصة.

السيد غوتيريس (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): كانت قمة ريو كحدث معلما تاريخيا إذ أطلقت نموذجا عالميا للمشاركة من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وهذا مفهوم يدمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بحفظ البيئة بطريقة تعزز تلك الأهداف والحفظ بالتبادل؛ ومفهوم يتمركز في دعم رفاهية سكان العالم الحاليين دون تعريض مصالح الأجيال المقبلة للخطر؛ مفهوم مفتوح وديمقراطي يقوم على المشاركة، ويحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية.

إن نتائج قمة ريو الإيجابية جديرة بالإنتباه، ولكن مما لايمكن إنكاره أنها لم تكن فعالة في إيقاف تدهور أنظمة دعم الحياة في الكرة الأرضية. واليوم نجد أن كلاً من البيئة والتنمية في العالم قد انحدر مستواهما دون توقعاتنا منذ ٥ سنوات بكثير. ولقد حان الوقت لوضع نتائج مؤتمر القمة موضع التنفيذ.

سعت البرتغال إلى تنفيذ التزامات ريو عن طريق صياغة أهداف محددة تتوخى التنمية المستدامة في موعد لا يتجاوز نهاية هذا القرن. وبناء على ذلك، أنشأنا مجلسا قوميا للبيئة والتنمية المستدامة، وقمنا بتنفيذ خطة استراتيجية لإدارة النفايات ومعالجة مياه البواليع. ومنحنا حفظ الطبيعة الأولوية، ونفذنا اتفاقات بيئية مع شركائنا في القطاعات الصناعية والزراعية والصحية، وحفّزنا تعليم البيئة داخل المدارس وخارجها.

ولكن من الأهمية بمكان أن نعترف بأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مازال ضعيفا في كل أنحاء العالم. وهذه الحالة ترجع إلى حد كبير إلى افتقار أقل البلدان نموا إلى الموارد المطلوبة لتعزيز التنمية. ومعظم المسؤولية عن هذا النقص تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو. ونعتقد أن باستطاعتنا، بل ويجب علينا أن نفعل الكثير لعدم التنمية واستئصال الفقر.

كما أُعيد تأكيد تعهد البرتغال بالمساهمة في مرفق البيئة العالمية باعتباره أداة التمويل الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ ، وبتقوية المرفق تمشيا مع مقترحات الاتحاد الأوروبي. ولكن مرفق البيئة العالمية لن يكفي وحده لسد كل الحاجات. وترغب البرتغال أيضا في أن ترى المساعدة الإنمائية أكثر تكييفا نحو بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتشاطر المعرفة العلمية والتقنية وبصورة أكثر مباشرة.

وفي سياق الحوار بين الشمال والجنوب، نستشعر اهتماما خاصة في المشاركة وإجراء التبادلات وتشاطر المسؤولية مع البلدان الأفريقية التي تشكل - مع البرازيل - جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. لقد تأسست هذه الجماعة من سنة واحدة خلت وعقدت فعلا اجتماعها الوزاري الأول بصدد البيئة. وإعلان لشبونة، الذي أعتمد في ذلك الاجتماع، يهدف إلى إعادة تقوية تنفيذ جدول الأعمال ٢١ في البلدان السبعة الموقعة على الإعلان والتي يبلغ تعداد سكانها ٢٠٠ مليون نسمة، كما يهدف إلى إقامة مرصد بيئي مشترك.

وفي إطار اشتراك البرتغال في لجنة التنمية المستدامة، نؤيد مبادرات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمياه والطاقة والكفاءة البيئية. ولدينا الأولويات التالية: المواءمة بين التجارة الحرة والتنمية المستدامة مع احترام الـ MEA دون حمائية مقنعة؛ دعم تنفيذ اتفاقية التعدد الأحيائي وعقد بروتوكول في وقت مناسب بشأن الأمن الاحيائي؛ اعتماد اتفاقية بشأن الغابات على مستوى عالمي بعد مضي ما فاتنا من وقت لتشمل كل أنواع الغابات وتدعم حفظها وإدارتها المستدامة؛ وضع اتفاقية مكافحة التصحر موضع التنفيذ في البلدان التي تعاني الجفاف الخطير أو التصحر أو كليهما وخاصة منها البلدان الأفريقية.

إن المحيطات بالنسبة للبرتغال، وهي دولة بحرية، هي الأولوية الرئيسية وأكثرها إلحاحا. وتشير الدلائل على أن المحيطات تعاني أزمة بيئية بشكل واضح. ويجب مكافحة هذه الأزمة على جبهات متعددة وذلك بتغيير الممارسات الحالية التي تتسم بالإفراط في استغلال الموارد البحرية الحية؛ وبحفظ التنوع الأحيائي البحري؛ وبتحديد مجموعة من قواعد الممارسات الجيدة واعتمادها من أجل إدارة المناطق الساحلية إدارة متناسقة؛ وبمحاربة التلوث البحري بكل أنواعه بما في ذلك قذف النفايات عمدا في البحار والمحيطات؛ وبتقوية الرصد والضبط العالميين للمحيطات، وبدعم البحوث والتطوير التكنولوجي للعلوم البحرية.

وفي هذا المضمار، تتابع البرتغال باهتمام خاص الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها اللجنة العالمية للبحار، وهي لجنة مستقلة يرأسها ماريو سواريز.

وفي أقل من عام واحد، سيُفتتح في لشبونة آخر معرض عالمي في هذا القرن "اكسبو ٩٨"، وسيكون موضوعه الرئيسي المحيطات.

وسيحتفل بالعام الدولي للمحيطات في عام ١٩٩٨ وهو مشروع منحته البرتغال تأييدها الكامل. وتتعهد البرتغال بأن تكون في طليعة الجهود العالمية الهادفة إلى حماية واستخدام الممتلكات الحيوية هذه لكوكبنا، أي المحيطات.

وآمل أن نتمكن بعد خمس سنوات من الآن في تحقيق توازن لصالح التنمية المستدامة أكثر إيجابية بوضوح مما لدينا الآن.

والبرتغال، كبلد وكشعب، على استعداد للمشاركة في جميع الجهود الضرورية لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية على بيانه.

اصطحب السيد انطونيو غوتيريس، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يُدلي به السيد فيكتور سيوربيا، رئيس وزراء رومانيا.

اصطحب السيد فيكتور سيوربيا، رئيس وزراء رومانيا، إلى المنصة.

السيد سيوربيا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة.

مرة أخرى، تدلل المنظمة العالمية على أنها محفل عريض يتحسس التحديات الكبيرة التي تواجه العالم. وإن حضور العديد من رؤساء الدول والحكومات في هذه الدورة يؤكد على الاهتمام وعلى الإرادة السياسية الضرورية لمواصلة وإتمام الجهود التي بدأناها في ريو.

لم ينج شيء من المجتمع المجتمع الروماني من آثار التلوث أبّان السنوات الخمسين من الحكم الشيوعي للبلاد. ولذلك تقع على عاتق الشعب الروماني ومؤسسات الدولة مهمة بالغة الصعوبة.

وخلال الأشهر الستة من تولي حكومتنا لمقاليد الأمور، بدأنا برنامجا للإصلاح الشامل يستهدف تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، وبطبيعة الحال، البيئة الطبيعية.

إن وتيرة التغيير التي لا سابق لها في المجتمع الروماني، وبمعزل عن حقيقة أنها تدلل على إخلاص الشعب الروماني للقيم المشتركة للبلدان الديمقراطية وعلى الإرادة السياسية لدى الحكومة للتعويض عن الزمن الضائع، حملت إلينا هواء نقيا نتنشقه في رومانيا.

والبرنامج الإصلاحي لحكومة رومانيا يولي اهتماما خاصا لدمج المسائل البيئية باحتياجات التنمية الاقتصادية. وقد وفّر هذا المبدأ الأساس لوضع استراتيجية وخطة عمل وطنية لحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد، تتضمنان أهدافا ذات أولوية قصوى تتصل بإعادة الهيكلة الاقتصادية وتجديد قدرة الانتاج من خلال إدخال تكنولوجيا فعّالة لا تسبب التلوث. وفي السياق نفسه، تم إنشاء المحفل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والوكالة الوطنية للبيئة، التي توجد لها فروع في جميع إدارات البلاد، والمركز الوطني للتنمية المستدامة، وتم التصديق على اتفاقيات دولية ووقعت اتفاقات محددة مع البلدان الأخرى، وبخاصة البلدان المجاورة. وتدرك حكومة رومانيا ضرورة وفرصة التعاون عبر الحدود وإنشاء مناطق أوروبية.

وإننا نولي الاهتمام اللازم لحماية وضمان الاستخدام المستدام لموارد حوض الدانوب والبحر الأسود، فضلا عن المناطق الجبلية، ونتخذ الإجراءات اللازمة بشأن ذلك من خلال توسيع كبير للمناطق المحمية.

وإن دمج رومانيا في هياكل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيكون الطريق الأكيد لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ بصورة أسرع. ونحن مصممون على اتخاذ تدابير لضمان أن تؤدي سياستنا في الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وإجراء تحسينات في إطار عملنا التشريعي والمؤسسي إلى المساعدة في تحقيق البرامج المحددة والأنشطة المطلوبة.

ويجب على هذه الدورة الاستثنائية أن تضمن أن المنهج المدمج - وهو أساس نجاح مؤتمر ريو - سيطبق على نطاق عالمي. فإذا استطعنا معا الاتفاق على موعد

زمني لعقد دورة أخرى مكرسة لريو زائدا ١٠، فإننا بذلك سنضمن أن العملية التي انطلقت في ١٩٩٢ والأنشطة التي تمخضت عن هذه العملية على المستويات الوطني والاقليمي والعالمي ستستمر.

ومن رأينا، وفي ضوء تجربتنا، فإن التنفيذ الفعّال لأهداف جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني يجب

أن يحظى بالأولوية وينبغي أن تتركز الإجراءات على مجالات الطاقة والنقل والزراعة وبخاصة الغابات.

والبرامج التي اطلقت في أوروبا، مثل "بيئة لأوروبا"، تقدم لنا مثالا يمكننا أن نقتدي به.

والبيان السياسي الذي ستعتمده هذه الدورة يستهدف التأكيد مجددا على إرادتنا السياسية للعمل بروح الشراكة وبفعالية أكبر لكي نضمن لأجيال المستقبل بيئة صحية وإطارا اقتصاديا واجتماعيا يمكن أن يعزز التقدم والازدهار للجميع.

وأود أن أؤكد للجمعية بأن رومانيا على استعداد تام للإسهام الإيجابي والبنّاء من أجل إنهاء عملنا بنجاح.

وختاما، اسمحوا لي أن أذكّر الجمعية بأن رومانيا أيدت الموقف الذي أعرب عنه فخامة السيد ويم كوك، رئيس وزراء هولندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة رئيس وزراء رومانيا على بيانه.

اصطحب السيد فيكتور سيوربيا، رئيس وزراء رومانيا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن لسعادة السيد تابومبيكي، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد تابومبيكي، نائب رئيس جمهورية جنوب افريقيا إلى المنصة.

السيد مبيكي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، كان حدثا شكل علامة بارزة في جهود الإنسانية للوفاء باحتياجاتها والحفاظ في الوقت نفسه على موارد كوكبنا وجماله الطبيعي.

واليوم، نجتمع لتقييم التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة ولنجدد التزامنا بالأهداف التي أرسيت بصورة واضحة واتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١.

وقد أنجزت البلدان النامية خطوات هامة صوب إرساء وتعزيز مؤسساتها وقدراتها المؤسسية في إطار جدول أعمال القرن ٢١. إلا أن تنفيذه يتطلب تعبئة الموارد، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وعند قياس انجازاتنا منذ عقد المؤتمر لا يمكننا أن نتجاهل أن الموارد التي جرى التعهد بتقديمها في المؤتمر لم تقدم بعد ولم يجر تخصيصها بشكل هادف. والتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ يتطلب جمع الموارد المالية من مصادر متعددة.

والمساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال آلية حاسمة للتمويل في البلدان النامية وبخاصة في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد الدعوة الى الوفاء في أقرب وقت ممكن بالالتزام المتضمن في جدول أعمال القرن ٢١، وهو أن على البلدان المتقدمة النمو أن تصل الى هدف الأمم المتحدة المقبول وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وهذه الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة ينبغي أن تشجع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من وكالات التنمية على تعزيز التزامها بالتنمية المستدامة. وبالإضافة الى ذلك فإن دور وأهمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجال البيئي يستحقان أيضا أن يعززا وأن يدعما. ونقص التمويل الكافي للبرنامج مسألة تحتاج الى علاج عاجل. وبالتالي، فإن حكومة بلدي تحث المجتمع الدولي على زيادة تمويل البرنامج بسخاء.

وإعادة تمويل مرفق البيئة العالمية لها أهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبالتالي، ينبغي للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية أن تعترف بأهمية الوفاء بالالتزامات المالية المعنية بإعادة تمويل مرفق البيئة العالمية. وبالنظر الى تزايد العلاقة المتبادلة بين التجارة والبيئة والتنمية، ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تشجع، بل وأن تسهم في المناقشة الهامة حول التجارة والبيئة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة الى إيجاد حلول عاجلة ومبتكرة لمسألتي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية، فبدونهما لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة.

وفي العديد من مناطق العالم، تتهدد الموارد المائية من جراء أنماط الاستخدام غير المستدامة وتدهور البيئات المائية. ولما كانت للموارد المائية أهمية قصوى بالنسبة للعديد من البلدان في افريقيا وغيرها من المناطق

الأخرى شبه الجافة من العالم، فإن حماية تلك الموارد واستخدامها المستدام أمران أساسيان إذا كان لنا أن نوفي بالاحتياجات الأساسية للبشر، وأن نحقق العدالة والمساواة الاجتماعيتين، وأن ننسق التنمية الاقتصادية والرخاء البشري وحماية البيئة. ونرى أن من الضروري أن نتعهد بالتزامات هامة وأن نضطلع بأعمال ضخمة على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني وأن نُبقي عليها لكي نعكس تيار الاتجاهات السلبية الحالية ولكي نحمي موارد المياه. وسعيا وراء هذه الأهداف، فإن منطقتنا، منطقة الجنوب الافريقي، وقعت على أول اتفاق إقليمي للمياه هو بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بتقاسم الموارد المائية، الذي يبدأ سريانه قريبا.

والهدف الرئيسي، بل والشرط الضروري لنجاح عملية التنمية المستدامة، كان ويجب أن يظل استئصال الفقر. وتؤمن جنوب أفريقيا بأن من الأساسي، في وجه الفقر الملح الذي يظهر في إطار العولمة المتزايدة، تكوين شراكة عالمية أكثر صلابة إذا كنا جادين في سعينا لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي إقامة الشراكة العالمية على قبول الحاجة إلى اتباع نهج متوازن وموحد إزاء المسائل البيئية والإنمائية. والحوار الصريح والتعاون الحقيقي أمران أساسيان في هذه الشراكة.

ونحن بحاجة ماسة الى الاستعداد للتحديات الإنمائية والبيئية التي يفرضها القرن الحادي والعشرون على البشرية ونحن نسعى الى تعزيز السلام والمضي قدما بأهداف جدول أعمال القرن ٢١، بما فيها من تحرير وتقوية النساء والملايين في عالمنا ممن همشوا لغياب التنمية. وهناك دور رئيسي في هذا المجال للجنة التنمية المستدامة، التي ينبغي أن تظل المحفل الرئيسي للسياسة بالنسبة للمداولات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، نود أن ننوه ونرحب بالعمل الذي جرى الاضطلاع به من جانب اللجنة ومن خلالها لتطوير توافق في الآراء حول طيف واسع من المسائل التي يشملها مفهوم التنمية المستدامة. ونثق بأن الوثائق التي تعتمدها هذه الدورة الاستثنائية تشكل برنامجا حقيقيا للعمل المشترك للتصدي للتحديات التي تواجهنا جميعا. ولهذا الهدف، فإن حكومة جنوب أفريقيا ملتزمة بالاضطلاع بدورها الكامل في الجهود التي تبذل مستقبلا للدفع قدما بالأهداف المتفق عليها اتفاقا عاما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على بيانه.

اصطحب السيد تابومبيكي، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان سعادة السيد ثوربيورن ياغلاند، رئيس وزراء مملكة النرويج.

اصطحب السيد ثوربيورن ياغلاند، رئيس وزراء مملكة النرويج، الى المنصة.

السيد ياغلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الغرض من هذه الدورة بالنسبة لنا هو أن نكرس أنفسنا من جديد للعمل. فعلينا أن نجدد، بل ونعزز التزامنا بالتنفيذ الوطني لما اتفقنا عليه قبل خمس سنوات. ولنكن واضحين بشأن أمر واحد، وهو أنه من غير المقبول إعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١. ولكن يمكننا جميعا أن نحسن أداءنا، ويجب علينا جميعا أن نتعهد بذلك.

واليوم، أود أن أركز على مجالات ثلاثة يساعد فيها عزمنا المشترك على وضعنا على المسار السليم صوب المستقبل المستدام. أولا، علينا أن نكرس أنفسنا من جديد لالتزامنا بمكافحة الفقر. فالفقر يشكل أكبر تهديد للبيئة. وفي ريو، التزمت الدول الصناعية من جديد بالهدف الذي مضى عليه ٢٠ عاما، وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبعد ذلك بخمسة أعوام، لم نقترب من هذا الهدف، بل على العكس تماما.

والاستثمارات الخاصة الأجنبية تزيد في العالم النامي، وهذا أمر يجب الترحيب به. ولكن الاستثمارات الخاصة لا تصل في أغلب الأحيان الى أفقر البلدان. وهناك حوالي ١,٣ بليون نسمة يعيشون على دخول تقل عن دولار واحد يوميا. وهناك ملايين لا يمكنهم الوصول الى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. والاستثمارات الخاصة نادرا ما تمول المستشفيات أو الرعاية الصحية الأولية أو المدارس، وكل هذه الخدمات متطلبات أساسية للتنمية المستدامة. وأرجو أيضا أن أؤكد في هذا المقام الدور الحاسم للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة.

والنرويج لا تزال ملتزمة بالمساعدة الإنمائية. ومنذ عام ١٩٩٣ زدنا هذه المساعدة من بليون الى ١,٣ بليون دولار، وهي زيادة بنسبة ٣٠ في المائة خلال أربعة أعوام. وهدف حكومة بلدي هو بلوغ هدف تخصيص ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية خلال الأعوام القادمة.

وهذا ينقلني الى النقطة الثانية، وهي المهمة الهائلة لتحقيق النمو داخل الحدود التي تصنعها البيئة. وفي متابعة ريو، شجعت النرويج مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين. ونحن في الشمال علينا أن نقطع شوطا طويلا لتوفير الطاقة وتنقية انتاجنا وتخفيض استهلاكنا. ونحن بحاجة الى تمكين البلدان النامية من القيام بقفزة هائلة نحو الإنتاج الكفء بيئيا. وينبغي لنا أن نتفادى الحالات التي ترسي فيها البلدان النامية نموها على التكنولوجيات التي تتسبب في إحداث أكبر قدر من التلوث. وما يمكن للبلدان الصناعية أن تفعله هو أن تقدم خبرتها وأن تنقل تكنولوجيتها السليمة بيئيا.

وتعطي النرويج الأولوية لتخصيص أرصدة إضافية لنقل هذه التكنولوجيا. ونحن نعد برامج ملموسة لنقل التكنولوجيا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأتعهد هنا اليوم باستعداد حكومة بلدي لتخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار إضافي لتمويل هذه البرامج. ونعتقد أن هذه المبادرة ستسفر عن نتائج مباشرة، وأدعو البلدان الأخرى الى الانضمام إلينا.

إننا بحاجة إلى تحول عالمي نحو مصادر لطاقة أنظف. وبحاجة إلى تقاسم للأعباء أكثر انصافا، وإلى آليات لتنفيذ التزاماتنا بشكل مشترك حتى نتمكن من تكريس كل جهودنا. وهذه ينبغي أن تكون السمات الأساسية لاتفاق المناخ الذي نستعد لإبرامه في كيوتو في كانون الأول/ديسمبر.

ثالثا، أود أن أركز على منطقتي. فمنطقة القطب الشمالي تظل واحدة من أقل المناطق تلوثا في العالم. إلا أن المخاطر التي تواجه هذه المنطقة حقيقية وناجمة إلى حد كبير عن المواد التي تنقل من مصادر خارج منطقة القطب الشمالي. وستُصعد الحكومات المطلة على المنطقة القطبية بالتعاون مع السكان الأصليين، العمل من أجل تعبئة الدعم للبيئة الطبيعة الهشة.

ودعوني أذكر أيضا الخطر الناجم عن التركيز الكبير للمنشآت العسكرية. فبانتهاء الحرب الباردة اكتشفنا واحدة من أخطر تركات سباق التسلح: وهي ركامات بلا ضوابط من النفايات النووية وغيرها من النفايات الخطيرة الأخرى. هذه مسألة بيئية رئيسية، واقترح أن توضع في صدارة جدول الأعمال الدولي، وأن تدرج أيضا في المفاوضات القادمة لنزع السلاح.

لقد أعلنا في ريو بوضوح: إن السلام والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة وغير قابلة للتجزئة. وهذا التصور يجب أن يستمر في توجيه عملنا. واليوم تمثل ملايين الألغام البرية إحدى أخطر المشاكل البيئية في العالم. فهي تؤدي إلى خراب الأراضي الخصبة. وتتسبب في معاناة هائلة، ليست أقلها معاناة الأطفال الأبرياء الذين يلعبون في هذه الحقول القاتلة.

إن الوقت ضيق. ونحن بحاجة إلى إبرام حظر شامل للألغام المضادة للأفراد. وستستضيف حكومتي مؤتمرا دبلوماسيا في أوسلو في أيلول/سبتمبر بهدف إجراء مفاوضات بشأن اتفاق من هذا القبيل. وإنني أحث جميع الدول المشاركة أن تساهم في بلوغ هذه الغاية.

إننا نضع بالتدريج مسارا جديدا للعمل. ويجب أن نسأل أنفسنا: هل نحن نملك الأدوات التي نحتاجها لإدارة العملية البيئية الدولية؟ نحن بحاجة إلى أن نعطي البيئة والتنمية أولوية عليا، ومركزا أرفع، وتركيزا أفضل، وموارد أكثر في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي متابعة هذه الدورة يتعين علينا معالجة الحاجة إلى فرض نوع من الضريبة على المستوى الدولي - مثلا، ضريبة على وقود الطيران - يمكن أن تفيد منها جهودنا المشتركة من أجل التنمية المستدامة.

وأعتقد أيضا أننا ينبغي أن نتخذ نظرة جديدة في كيفية تنظيم عملنا. فاليوم تجتمع أمانات الاتفاقيات حول العالم. وكثيرا ما تفتقر جهودنا إلى وحدة الغرض. وقد نكون بحاجة إلى منظمة بيئية عالمية توفر صوتا أكثر وضوحا وسلطة بشأن المساهمات البيئية في التنمية المستدامة. فلنجعل ذلك جزءا من عملية إصلاح الأمم المتحدة.

إن الأجيال الشابة ينفد صبرها. ولها الحق في ذلك. ومن مسؤوليتنا أن نترك للجيل القادم على الأقل نفس الفرص التي أتيحت لنا. وينبغي أن ترشد ضغوطهم من أجل التغيير عملنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء مملكة النرويج على بيانه.

اصطحب السيد ثوربيورن ياغلاند، رئيس وزراء مملكة النرويج من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد بول نيرب راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمرك.

اصطحب السيد بول نيرب راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمرك إلى المنصة.

السيد راسموسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بأن أؤكد إنني أؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به سابقا زميلي من هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أيضا بأن أبدأ بالقول إنني أشعر بأن صوت الاتحاد الأوروبي اليوم أكثر مؤازرة والتزاما مما كان عليه سابقا.

واسمحوا لي بأن أتكلم بصراحة وأقول ما أشعر بأن من الضروري أن أقوله، لأننا إذا تطرقنا مباشرة إلى صلب الموضوع، فيمكن أن نقول، كحقيقة، إننا إن لم نكن قد أنجزنا ما ينبغي إنجازه، فليس ذلك بالتأكيد لنقص المعرفة. فمنذ قمة ريو تقاسمنا من المعرفة عما هو صحيح وعما هو خاطئ أكثر من أي وقت مضى.

فما الذي حدث؟ بالتأكيد لم يحدث ما يكفي.

قبل خمس سنوات التزم المجتمع الدولي في ريو بعدد من الأهداف المحددة جيدا - أهداف قد تكون صعبة ولكنها ليست مستحيلة. واليوم، نعم هناك بصيص الأمل؛ نعم هناك بعض الإنجازات الصغيرة. ولكن فلنتكلم بنزاهة: إننا لم نرق إلى مستوى الالتزامات الجليلة تلك. ولم نفعل ما كان يفترض أن نفعله.

لقد حان وقت العمل. ويجب أن نضع مكافحة الفقر في صدارة جدول أعمالنا. فقد اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وفي قمتنا الاجتماعية في كوبنهاغن، تبين لنا أن التعليم والصحة ومشاركة المرأة مسائل أساسية. وتبين لنا أنه لا يمكن أن تكون لديك دولة آمنة دون شعب آمن وطبيعة آمنة. وقد حان وقت العمل الآن. ونحتاج إلى قرارات تعكس هذا التوجه.

والنمو المطرد والتنمية المستدامة لن يتحققا ما لم تتم تعبئة الموارد البشرية كافة. وتمكين النساء جزء من ذلك. وعلينا أن ندرك أن الجميع، بما في ذلك السكان الأصليون، لهم إسهام أساسي في التنمية المستدامة. وحقوق الإنسان الأساسية جزء من هذه الأهداف.

وما من إنسان يمكن أن يعيش بغير الماء العذب. واسمحوا لي بأن أذكر الجمعية بأن حوالي ثلث سكان العالم لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب. ومن الضروري أن نتخذ القرارات الضرورية لضمان الوصول إلى المياه العذبة وحمايتها. ويجب علينا أن نجعل ذلك مركز اهتمام جدول أعمال القرن ٢١.

وأعتقد أن إنتاج واستخدام الطاقة المستدامة والمتجددة مهمان على حد سواء. ونحن نحتاج إلى جدول أعمال للطاقة في القرن الحادي والعشرين. ونحتاج إلى أن نقرر ونعمل منذ الآن. وأعتقد أن لدينا المعرفة هنا. واسمحوا لي بأن أنوه ببلدي المتواضع. فنحن نسهم اليوم بـ ٦٠ في المائة من الطاقة المولدة من الرياح في العالم. ونحن نشاطر بسرور هذه التكنولوجيا مع البلدان الفقيرة وندعو إلى التعاون لتحقيق هذا الهدف الطموح.

والتنمية المستدامة لن تتحقق بدون إيلاء عناية خاصة للبيئات الهشة. إذ يجب الحفاظ على موارد العالم من الغابات. ويجب منح أولوية عليا لحماية بيئة المنطقة القطبية الشمالية. ونحن نؤيد تعزيز لجنة التنمية المستدامة. ونرى أنه يجب أن تكون نتيجة مؤتمرنا القادم في كيوتو وضع أهداف ملزمة قانونيا لتخفيض غازات الدفيئة.

وتتطلب العولمة قرارات سياسية لبلوغ أهدافنا. فأولا، ينبغي أن تُفتح أسواق الأمم الغنية أمام البلدان النامية. فالتجارة المنصفة ضرورة لا بد منها. ثانيا، علينا أن نضمن ألا تتعرض البلدان النامية لمخاطر لم تعد مقبولة للبلدان الصناعية. ثالثا، يجب علينا أن نتعاون لتحسين ظروف العمل. رابعا، يجب علينا أن نضمن ألا تصبح البلدان الفقيرة أسواقا للتكنولوجيا التي عفا عليها الزمن أو أمكنة لاستقبال النفايات الخطيرة.

علينا أن نمضي معا. وعلينا أن نتعاون. وعلينا أن نقوي تعليمنا وتدريبنا البيئيين. وينبغي أن نطور تقنيات متقدمة سليمة بيئيا. فالمستقبل القابل للاستمرار هو المستقبل الذي يحترم البيئة.

وإذا أنصتنا إلى صوت البلدان الفقيرة فسنسمعها تقول:

> "نعم نحن مستعدون للتعاون وتحمل مسؤوليتنا عن النمو المستدام، ولكنكم، أنتم البلدان الغنية، عليكم أيضا أن تفوا بالتزاماتكم سواء من ناحية النمو المستدام أم من ناحية التنمية".

وأظن أن أهم الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ريو هو هذا الالتزام: أننا وعدنا بالسعي لتحقيق هدف الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من أجل المساعدة الإنمائية - شيء من أجل شيء.

وقد حققت بلدي هذا الهدف. بل إننا نقدم ١ في المائة، ونحن عازمون على المضي في الطريق. وعلاوة

على ذلك قدمنا أموالا إضافية لمتابعة قمة ريو، وحققنا جزءا كبيرا من جدول أعمال القرن ٢١ المنبثق عن ريو، ونحن مستعدون للمضي إلى أبعد من ذلك.

أما على الصعيد العالمي فقد تناقصت المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي، بدلا من أن تتزايد، على مدى السنوات الخمس التي انقضت منذ ريو.

لماذا نحن هنا اليوم؟ نحن هنا لتأكيد ما قررناه فعلا. لقد حان الوقت للعمل وعكس هذا الاتجاه. إن المستقبل مرهون بما نقوم به من أعمال ملموسة للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في ريو. والتحدي الذي يواجهنا في هذا الأسبوع هو تحويل هذه التعهدات إلى خطط عمل.

أعرف أننا لا نستطيع الوفاء بكل التزاماتنا بين يوم وليلة، ولكن لنتفق جميعا على قرار واحد، قرار واحد لا ثاني له: فلنوحد جهودنا لعكس هذا التيار حتى تكون لتعهداتنا مصداقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء مملكة الدانمرك على بيانه.

اصطحب السيد بول نيروب راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان سعادة السيد جون بروتون، رئيس وزراء أيرلندا.

اصطحب السيد جون بروتون، رئيس وزراء أيرلندا، إلى المنصة.

السيد بروتون (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كتب الشاعر الأيرلندي جون هيويت: "إن لكل شخص" الحق في أن يقول 'لن نكون منبوذين في هذا العالم".

منذ انعقاد قمة ريو قبل خمس سنوات زاد عدد سكان العالم ٤٥٠ مليون نسمة. ومن كل عشرة مواليد يوجد تسعة في البلدان النامية. إننا نمر بمرحلة تسارع التاريخ.

قبل خمس سنوات قررت قمة الأرض في ريو أن التنمية المستدامة هي الهدف الأسمى والتحدي الذي يواجهه عصرنا. والتنمية المستدامة تعني التمكين، وتعني التغلب على فرض العزلة الاجتماعية سواء كانت فيما بين الدول أم المجتمعات، وتعني بناء جسور الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وتعني حماية البيئة العالمية باعتبارها حقا أصيلا لجميع الشعوب وتراثا يجب الحفاظ على سلامته وصيانته للأجيال المقبلة.

ولقد سلطت قمة ريو أضواء كاشفة على مشكلتي الفقر والتخلف وصلتهما ببعضهما وبالتدهور البيئي. وسلمت القمة بأن التغلب على الفقر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت إلى شراكة عالمية جديدة تشمل جميع البلدان بحسب مسؤولياتها المشتركة والمتمايزة. وباعتمادها جدول أعمال القرن ٢١ وضعت برنامجا إطاريا للسعي لتحقيق التنمية المستدامة في كل أنحاء العالم.

ومهمتنا في هذه الدورة الاستثنائية ليست أن نخترع جدول أعمال القرن ٢١ من جديد أو أن نتفاوض عليه من جديد. ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بأن طاقاته لم تتحقق إلا جزئيا. فقد كان إنشاء لجنة التنمية المستدامة وبدء نفاذ اتفاقيات بيئية أساسية من المكاسب المؤسسية الهامة، وتحقق قدر من النجاح لا بأس به على الصعد المحلية والوطنية والدولية باشتراك طائفة من المنظمات والمجموعات في الترويج لجدول أعمال القرن ٢١.

ولكن الشواهد تترى على وجود اتجاهات عالمية غير مستدامة، إذ لا يزال الفقر والتخلف من الأسباب الخطيرة للتدهور البيئي. وأحد الأمثلة على هذا أن نصف سكان العالم يعيشون بدون مرافق الإصحاح الأساسية. كما أن التدخل الإنساني في تغير المناخ أصبح حقيقة موثقة بشكل لا لبس فيه - أكثر مما كان قبل خمس سنوات. ولم ننجح في عكس اتجاه خسارة الغابات والكائنات وتدهور التربة والتصحر. وتتناقص المساحة القابلة للانتاج الغذائي بالنسبة لكل فرد باستمرار على مستوى العالم، وقد لا تستطيع زيادة الانتاج في المحاصيل أن تعوض الخسارة في الأراضي القابلة للزراعة. وهناك من قوارب الصيد والشباك ومعدات الصيد في البحار ما يكفي لصيد ضعف كمية السمك الموجودة في محيطات العالم. وبالاختصار لم تنشأ حتى الآن شراكة عالمية تقوم على التنمية المستدامة.

ومن واجب هذا المؤتمر أن يعيد تأكيد أهمية وضرورة جدول أعمال ريو، وأن يأخذ في اعتباره قوى التغيير الجديدة. لقد قطعت عولمة الاقتصاد الدولي أشواطا طويلة بدون توقف منذ ريو، وهي تعيد تشكيل عالمنا بطرق لم نستوعبها أو نفهمها تماما حتى الآن. ومع المزايا الكبيرة للعولمة فإنها تفرض تحديات جديدة أمام تقدم التنمية المستدامة في السنوات القادمة.

ولا بد من صياغة شراكة جديدة تقوم على أساس عدد من الحتميات. وتعتقد أيرلندا أن سياسة التعاون

الإنمائي يجب أن تستمر في أداء دور حيوي في تقريب الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. لذلك قمنا بزيادة ميزانية التعاون الإنمائي ثلاثة أضعاف منذ قمة ريو، ونحن عازمون على تحقيق تقدم مستمر نحو تحقيق هدف الأمم المتحدة، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

إن التعاون الإنمائي ضرورة لجني ثمار التقدم الذي تحقق في كسر جدران العزلة والتهميش، وعلينا في العالم المتقدم النمو واجب واضح هو تقوية قدرة البلدان النامية على تحقيق تنميتها الاقتصادية واستدامتها.

علينا جميعا أن نكثف السياسات والإجراءات في مجال صيانة الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل أفضل. لا يمكن الاستمرار في أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية في العالم المتقدم النمو. هذه الأنماط غير المستدامة مستمرة في كثير من الأحيان بسبب الإعانات والإعفاءات الضريبية سيئة التوجيه، التي يجد السياسيون صعوبة في تغييرها إما لمصالح خاصة وإما بسبب التكلفة الناتجة عن الاضطراب الذي قد يحدث على المدى القصير إذا تم التخلص من هذه الإعانات. هذه الأنماط تمثل عبئا ثقيلا على البيئة، وهي المصدر الرئيسي للتلوث العالمي، وهي تحمل البلدان الأقل نموا عبئا غير عادل. إن انبعاثات الكربون للفرد تتراوح بين ٥,٣ أطنان في الولايات المتحدة و ٢,٤ طن في اليابان ومجرد ٠,٣ طن في الهند. ولا بد من كسر طوق هذه العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي من هذه الشاكلة وتكثيف الآثار والمشاكل البيئية.

وقد اتخذت أيرلندا مبادرات هامة في هذا المجال، سواء على الصعيد الوطني أو بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، من أجل جعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة.

لقد حققنا في أيرلندا معدلات نمو عالية جدا منذ عام ١٩٩٣، وكان من اهتمامات الحكومة الأيرلندية الواضحة ضمان التوفيق بين معدلات النمو العالية والنتائج البيئية المستدامة.

ويجب أن تجدد هذه الدورة الاستثنائية الزخم والعجالة لعملية ريو، ويجب أن نواصل ذلك العمل في كيوتو.

إن تغير المناخ اختبار حاسم للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة. فهو يهدد البيئة العالمية ويتطلب إجراء فوريا بشأن جميع المسائل التي تؤثر فيه.

وعلى المدى الطويل، يجب زيادة التركيز على الكفاية الإيكولوجية. وقد شهد القرن الحالي تقدما مرموقا في مستوى الإنتاجية التي تزايدت بنسب تتراوح، بحسب القطاعات، بين ٢٠ ضعفا و ١٠٠ ضعف. وسيكون التحدي التالي للقرن التالي تحقيق زيادات مماثلة في إنتاجية الموارد الطبيعية: يجب أن نقتصد في استخدام الموارد الطبيعية.

هذا الجيل مجهز تجهيزا أفضل من أي جيل سابق من الناحية التكنولوجية لدفع وتحقيق هدف التنمية المستدامة. نعم، قد نكون أفضل تجهيزا. ولكننا لن نحقق الهدف إذا بقينا نمشي نائمين والتاريخ يتقدم. فعلى عاتقنا في هذه الدورة الاستثنائية تقع مهمة إعطاء زخم دينامي وسياسي جديد لهذه العملية وتوطيد وتجديد رؤية ريو. فنلتقدم بسرعة لاستكمال عمل جدول أعمال القرن ٢١.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سعادة رئيس وزراء أيرلندا على بيانه.

اصطحب سعادة السيد جون بروتون، رئيس وزراء أيرلندا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان فخامة السيد كيم يونغ سام، رئيس جمهورية كوريا.

اصطحب فخامة السيد كيم يونغ سام، رئيس جمهورية كوريا، إلى المنصة.

الرئيس كيم (تكلم بالكورية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إنه لشرف كبير لي أن أتكلم أمام هذه الدورة الاستثنائية التي تحظى بأكبر قدر من الأهمية بشأن البيئة العالمية، وتلك مسألة تؤثر على معيشة جميع المخلوقات البشرية. ونواجه نحن البشر، كما سبق أن ذكر العديد من زعماء العالم، أزمة تتعلق بوجودنا بسبب تدميرنا الطائش للبيئة.

مع ذلك، ولحسن الحظ، أفضت يقظة الإنسانية الى إصدار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية قبل خمس سنوات والى مفهوم التنمية المستدامة للقرية العالمية، وهو نموذج جديد للتنمية بدأت جذوره تضرب تدريجيا في أعماق حياتنا اليومية وفي أنماط انتاجنا.

ولكن الإنجازات العديدة والمتنوعة التي حققناها حتى الآن لا تزال مجرد بداية العملية. وكما نعرف من التجربة، إن استمرار التنسيق بين التنمية والحفاظ على البيئة مهمة صعبة وشاقة للغاية. ويتمثل واقع الحال في

أن بيئة الأرض يجري تدميرها باستمرار بدرجة أسرع من استعادتها. ولهذا، يتوجب على زعماء العالم زيادة توطيد تصميمهم السياسي الجماعي خلال هذه الدورة الاستثنائية للعمل من أجل حماية البيئة في جميع أنحاء العالم.

وتلتزم جمهورية كوريا، باعتبارها عضوا في المجتمع البيئي العالمي، بأمانة وعلى نحو ملموس بإعلان ريو، الذي يمثل التزام الإنسانية لحماية البيئة خلال القرن الحادي والعشرين.

في وقت سابق من السنة الماضية أعلنت رؤية للرفاه البيئي تتطلع الى القرن الحادي والعشرين. وقد اعتمدت حكومتي برنامجا للعمل الوطني في إطار جدول أعمال القرن ٢١ إيذانا ببدء حقبة جديدة للتنمية المستدامة بدعم من الأمة برمتها. وبتلك الرؤية، تسعى جمهورية كوريا الى منع تدمير البيئة وزيادة الاستثمارات في تكنولوجيا البيئة، مع تعزيز الوعي العام في الوقت نفسه بمسائل البيئة.

وعلاوة على ذلك، نأمل أن تتعاون كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في الحفاظ على البيئة الطبيعية للمنطقة المنزوعة السلاح التي تفصل شبه الجزيرة الكورية، بغية تحويلها الى منطقة نموذجية للسلم والتكامل البيئي على شبه الجزيرة. وتشارك جمهورية كوريا أيضا بنشاط في المحادثات المتعددة الأطراف بشأن البيئة وفي مختلف المفاوضات الخاصة باتفاقات البيئة، وتفي بأمانة بنصيبها من الالتزامات.

وأعتقد أن انضمام جمهورية كوريا الى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في السنة الماضية سيحقق الزخم المطلوب لانطلاقة جديدة في جهودنا الحالية من أجل حماية البيئة.

إن تدهور بيئة الأرض مسألة لا يمكن حلها أساسا دون التعاون الدولي. ويجب أن يصبح هذا التعاون، ولا سيما في هذه الحقبة من العولمة، أولوية للأمم من أجل جعل التنمية المستدامة أمرا ممكنا. ويجب أن تقدم البلدان المتقدمة مساعدة مالية للبلدان النامية للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة على صعيد عالمي. وتزيد حكومة جمهورية كوريا مساعدتها باستمرار لهذه البلدان، وستواصل مساعدتها بنشاط في جهودها من أجل تحسين نوعية البيئة.

ويجب أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لتعزيز نقل تكنولوجيا البيئة، وتلك مهمة محورية في التعاون البيئي. ولتحقيق هذا الغرض، قدمت كوريا اقتراحا في الأمم المتحدة للتعجيل بنقل التكنولوجيات التي تملكها الدولة وتسعى، بالتكاتف مع وكالات الأمم المتحدة، الى إيجاد السبل الكفيلة بتنفيذ هذا النقل.

وبالنظر الى الأهمية الحيوية للتعاون الإقليمي في التعجيل ببناء مجتمع بيئي عالمي، يعتزم بلدي أن يحث بنشاط على التعاون بين بلدان شمال شرقي آسيا وفي محفل مجلس التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ.

ونحن في الجمهورية، نشعر بقلق حاد إزاء آثار تلوث البيئة التي تتجاوز الحدود والتي يمكن أن تنجم عن تجاهل التعاون بين بلدان المنطقة.

وأود اليوم، في هذا التجمع، أن أسترعي تركيز الاهتمام الدولي الى مسألة الإدارة الآمنة للنفايات المشعة. تجري في شمال شرقي آسيا محاولة مستمرة لنقل كميات كبيرة من النفايات النووية من بلد الى آخر. وتتناقض هذه المحاولة مع روح مؤتمر ريو. ونعتقد أن هذه الحركة عبر الحدود يجب ألا يسمح بها، من أجل سلامة بيئتنا، ونأمل أن يتكثف التعاون والاهتمام الدولي حتى يمكن سحب الخطة في أسرع وقت ممكن. وفي هذا المضمار، أود أن أقترح إنشاء آليات عالمية وإقليمية لتعزيز التعاون في الإدارة الآمنة للنفايات المشعة.

وقد اعتمد، خلال الاحتفال المعقود في سيول في ٥ حزيران/ يونيه بيوم البيئة العالمي، إعلان سيول بشأن الأخلاقيات البيئية. وآمل أن تقدم فلسفة وأخلاقيات إعلان سيول، التي تطالب بوعي أكبر بالبيئة لصالح الحرية والإنسانية، أساسا معنويا للمداولات في هذه الدورة الاستثنائية.

ويجب أن نضم أيدينا جميعا في تطوير أرض الغد الغنية بالطرق التي تعتبر مثالا للاحترام الآسيوي لجميع المخلوقات البشرية والتأكيد الآسيوي على التعايش الإنساني وعلى الوئام مع الطبيعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية كوريا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد كيم يونغ سام، رئيس جمهورية كوريا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان من سعادة السيد جان - لوك ديهين، رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطحب السيد جين لوك ديهين، رئيس وزراء بلجيكا، الى المنصة.

السيد ديهين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تأييد بلجيكا التام لبيان رئيس وزراء هولندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويبدو لنا من الأهمية الخاصة أن يقترح الاتحاد الأوروبي على هذه الجمعية ثلاث مبادرات محددة - في مجالات المياه والطاقة والكفاية الإيكولوجية - تستهدف تحسين تجميع جهود المجتمع الدولي لتطبيق التنمية المستدامة.

في ريو، اعتمدنا جدول أعمال القرن ٢١، ونحن مصممون على تنفيذه بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. وهذه مهمة صعبة، لأن التحول الى تنمية مستدامة سيستغرق من الزمن جيلا، ولكنها مهمة لا يمكن اجتنابها.

وعلينا الآن أن نخطو خطوة من ريو كالبدء، مثلا، بعملية التفاوض بشأن اتفاقية للغابات. وهذه الاتفاقية يجب ألا تنحصر في كونها أداة لحماية الغابات فقط، بل يجب أن تؤمّن الاستخدام المستدام أيضا. وتحدد الوثيقة الرئيسية للمفاوضات الحالية أولويات الخمس سنوات المقبلة. وتقدم كلا من الإطار المرجعي والمحفل الحكومي الدولي لإعداد الردود السياسية للأزمة الهيكلية التي يعانيها جيلنا

ولقد غدا هذا الإطار وهذا المنتدى لا غنى عنهما بدرجة أكبر من ذي قبل نظرا لأن العولمة تواجهنا بتحد مهم جدا. ولا شك في أن للعالمية مزايا، ولكنها ليست غاية في ذاتها، لأن ما يتعرض للخطر هو رفاهية شعوبنا. لذا يجب أن تقترن العولمة بتدابير اجتماعية وبيئية تؤمّن طبيعتها استمرار وجود تراثنا المشترك. وفي هذا السياق عملت بلجيكا دائما على المستويين الوطني والدولي من أجل الدعوة الى احترام قواعد السلوك الأساسية والبيئية في التجارة الدولية، كما أيّدت منظمة العمل الدولية في هذا المجال.

بيد أنه لا يمكن لبلد واحد أن يصوغ عملية العولمة الاقتصادية ليجعلها أكثر احتراما للإنسان ولبيئته. ولن تستطيع أمة أو منطقة من العالم بمفردها أن تنفّذ جدول أعمال القرن ٢١ خارج إطار المشاركة العالمية. لذا ينبغي علينا أن نوحّد أصواتنا حتى ولو اعتمدت بلداننا المختلفة أولويات مختلفة.

وفيما يتعلق بالأولويات، أود أن استدعي الى الذاكرة بصورة موجزة المبادئ الإرشادية الرئيسية الأربعة للتنمية المستدامة، التي تدافع عنها بلجيكا بوجه خاص. وهذه المبادئ الإرشادية أكثر صلة بالموضوع على كل المستويات من أي وقت مضى.

أولا، نسعى الى إدماج أعمال التنمية المستدامة بعملية رسم السياسات عن طريق إلغاء الفواصل وبين السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. والخطط البيئية في أقاليمنا تتميز بصورة متزايدة بتنوع القطاعات. زد على ذلك أن الحكومة البلجيكية سنّت مؤخرا قانونا يسمح بإدماج أعمال ومبادئ وأهداف جدول أعمال القرن ٢١ في كل السياسات الحكومية بطريقة منهجية. وهذه العملية ستسندها نتائج برنامج طموح للبحوث بشأن التنمية المستدامة يستغرق عدة سنوات يُضطلع به عملا بجدول أعمال القرن ٢١ أيضا.

ثانيا، فيما يتعلق بالعمل المنسق من جانب المجتمع، نؤكد نحن والاتحاد الأوروبي معا الحاجة الى مساعدة الجماعات الاجتماعية الرئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، في تنفيذ خطة عمل جدول أعمال القرن ٢١.

ثالثا، نعتبر التنسيق الأفضل بين السياسات والتدابير فيما بين البلدان المتجاورة والشركاء التجاريين أمرا لا غنى عنه في تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة، وخاصة تحقيق الالتزامات المنبثقة عن اتفاقية تغيُّر المناخ الإطارية. وهذا يتطلب توجيه السياسات المالية نحو تأييد التحويلات المالية، وذلك للتخفيف من تكاليف العمالة، مع زيادة التكلفة غير المباشرة للطاقة. هذه السياسات والتدابير لا غنى عنها إن أردنا فعلا أن يبلغ المجتمع الدولي الأهداف التي نرجوها في كيوتو. وتؤيد بلجيكا بصورة أكيدة التخفيض في انبعاث الغازات بنسبة ١٥ في المائة عن مستوياتها في عام ١٩٩٠ مثلما يقترحه الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، المجال الرابع للمتابعة بعد ريو هو التعاون الدولي وتحسين تركيز سياسات المساعدة الإنمائية على تنمية أقل البلدان نموا. وتؤيد بلجيكا أن يتم في أقرب وقت ممكن بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الإنتاج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة الى هذا، وإحساسا من بلجيكا بتدهور حالة أضعف القطاعات السكانية وتهميشها، فإن بلادي تعمل على تركيز معونتها على التنمية البشرية.

وفي هذا السياق، تلتزم بلادي بشدة باحترام هدف تخصيص ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة التي تقدم لأقل البلدان نموا، وخاصة الواقعة في أفريقيا. فهذه البلدان أشد حاجة الى المساعدة من غيرها. ونولي انتباها خاصا لدعم تنفيذ أنظمة الضمان

الاجتماعي وتقدم المبادرات في مجال الاقتصاد الاجتماعي.

ويلعب الخيار بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية دورا رئيسيا في هذه العملية برمتها. ولقد بدأت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مشروعا طموحا لتحفيز حوار دولي حول الفائدة الخاصة لهذه المؤتمرات، وذلك بفضل دعم من كوستاريكا وبلجيكا.

وتساعد أعمال عام ١٩٩٧ في تحديد جوهر التنمية المستدامة. ويرتبط مفهوم الحكم الصالح والمشاركة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان بالضرورة الملحة لمكافحة الفقر والحاجة الى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. وسيمكننا الاتفاق على هذه الموضوعات من ولوج القرن القادم بثقة متجددة في مستقبلنا المشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر فخامة رئيس وزراء بلجيكا على بيانه.

اصطحب السيد جان لوك ديهين، رئيس وزراء بلجيكا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن تستمع الجمعية العامة الى بيان من فخامة الرئيس أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطحب السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا الى المنصة.

الرئيس أليمان لاكايو (ترجمة شفوية عن الإسبانية): جئت الى هذا المحفل الذي جمعت شملنا فيه جميعا طموحاتنا المشتركة للبشرية، حاملا أحر التحيات الأخوية ورسالة حياة وأمل من شعب وحكومة نيكاراغوا، البلد الصغير الذي لا يكاد تعداد سكانه يتجاوز ٤ ملايين نسمة. وهذا البلد ذو موقع استراتيجي وهو الخط الفاصل في القارة الأمريكية بين الشمال والجنوب، شكله كالخصر الضيِّق حيث يعانق المحيط الأطلسي المحيط الهادئ. وهو مكان اللقاءات والعبور والتوقعات، وكذلك للمجابهات الأيديولوجية والجغرافية - السياسية التي أثرت أثرا عميقا في مصيره التاريخي.

لقد أعدت نيكاراغوا لنفسها طريقا صعبا صاعدا لكي تترك وراءها ماضيا مروعا من الدمار والعنف اللذين بلغا أشدهما في نهاية السبعينات وطوال العقد الماضي. كانت سنوات قاسية مزقت النسيج القومي والمؤسسي الهش، ونجم عنها اضطراب اقتصادي شديد صاحبته تمزقات في المبادئ والقيم.

وتجسمت خلافاتنا وغدت أكثر تدميرا بتدويلها واستغلالها من جانب عناصر خارجية ظهرت كورم خبيث داخل وجودنا المحلي عن طريق الخطّين الفاصلين بين مصالح المجابهة وأيديولوجيتها المتوازية والمتزامنة. وبذا خلقت وضعا عرقل سيادتنا وقدرتنا على المناورة أو ألغاهما. جاء الأول نتيجة لتحويل المشكلة النيكاراغوية الى جزء جوهري من جدول الأعمال السياسي الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية. وحدث التالي نتيجة لموقعنا بين التوترات القوية والاستقطابية بين الشرق والغرب.

ولم تبدأ نيكاراغوا رحلتها الجديدة في المسيرة الوطنية نحو الحرية والديمقراطية حتى عام ١٩٩٠ حينما انتخبت الرئيسة دونيا فيوليتا باريوس دي شامورو التي أرست، خلال فترة الانتقال المزعزعة، الأحجار الأولى لإعادة البناء والوئام القوميين في صرح لم يتم بناؤه بعد إذ ما زال أمامنا عمل كثير. وكاد هذا الصرح أن يدمر تدميرا كاملا واحتاج الى الدعم عن طريق تفهم المجتمع الدولي وعونه وكان ذلك المجتمع سخيا في السنوات التي خلت.

ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وللمرة الثانية على التوالي، أكد تصويت الشعب تطلعاته الوطنية ورغبته في العمل بسلام، من خلال انتخابه الحر للحكومة التي ترأسها بإعطائها ولاية إقامة دولة القانون التي تنهض بالتنمية المستدامة الشاملة التي تتسم بالعدالة الاجتماعية ويتمثل هدفها الأول في تحسين مستويات المعيشة، وتوليد فرص العمل، ومكافحة الفقر.

ولدينا الإرادة السياسية للوفاء بهذا الالتزام. وإننا نريد لنيكاراغوا أن تكون طرفا فاعلا ثابتا في عملية الاندماج والعولمة. ونريدها أن تكون جزءا من الاتجاهات التقدمية والمتجددة صوب اقتصاد السوق جامعة الحساسية والمسؤولية الاجتماعية اللتين يتطلبهما تحديث الدولة، حيث تضطلع الدولة بدور إضافي كموجه ومعزز وميسر، وتتحمل مسؤولية حماية البيئة وتمارس الحكم من خلال حوار سام ومتسامح ومرن ووطني.

وفي هذا المجال الأخير، وكأولوية فورية، سنبدأ بعد عودتي إلى نيكاراغوا، حوارا يمكننا في التعبير عن مشاكلنا وخلافاتنا بغية إيجاد حلول محددة ودائمة لأكثر المسائل الهيكلية حساسية في حياتنا الوطنية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا).

وفي إطار هذه المهمة المحددة على نحو جيد للبدء بحياة من السلام - ليس فقط فيما بيننا بل أيضا الحياة بسلام مع الطبيعة - اسمحوا لي إذ أقف للمرة الأولى أمام الجمعية العامة كرئيس دستوري لنيكاراغوا أن أوكد للجمعية العامة على التزامنا الراسخ بتعزيز التنمية المستدامة بصورة قوية، كما هو منصوص في جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في قمة الأرض في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢.

وفي الخامس من هذا الشهر، الذي يصادف يوم البيئة العالمي، وافقت حكومة بلدي على إنشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة. ولما كانت هذه الهيئة التعددية تنأى عن الخلافات السياسية والمشاكل الظرفية المحتملة فإنها ستحظى بالمشاركة الواسعة من جانبي المجتمع المدني، بما في ذلك جميع القطاعات والمجموعات الرئيسية، وذلك لكي نستطيع معا، حكومات ومواطنين، أن ننهض بنشاط بالتغيرات والتدابير التي ستنفذ بموجب جدول أعمال القرن ٢١.

وفي ذلك اليوم نفسه - وأهميته أنه يمثل خطوة إيجابية أخرى لتنظيم الاستخدام الرشيد لموارد الغابات وصيانتها - وقعت على مرسوم يحظر القيام ببعض ممارسات قطع الأشجار المدمرة ويحرم تصدير نوعين من أثمن أنواع الأخشاب، هما الماهوغوني والأرز الملكي، قبل عملية المعالجة.

وسوف نقدم دعمنا القوي لتحالف أمريكا الوسطى من أجل التنمية المستدامة وسننضم للجهود الإقليمية التي يبذلها أشقاؤنا وشقيقاتنا في البرزخ الذي هو جسرنا القاري المشترك، إذ أنه فريد من نوعه في العالم لما يتمتع به من ثروة فائقة وتنوع بيولوجي.

ولم يكن في وسعنا أن نبقى متفرجين نرى بلدنا يتعرض بطريقة غير مسؤولة لعملية تدمير ذاتي تتمثل في الإرهاب الإيكولوجي الذي يلحق الضرر بمواردنا المحدودة وموئلنا وما يترتب عن ذلك من آثار وخيمة على النيكاراغويين من أجيال الحاضر والمستقبل.

وبإيجاز، أود أن أؤكد على أن حكومة بلدي ستولي اهتماما خاصا لتقييم الآثار البيئية لمشروعات الهياكل الأساسية والاستثمارات العامة أو الخاصة على مشاكل التلوث، ولا سيما فيما يتعلق بتطهير بحيرة مانغوا. وبالنسبة للمرحلة الأولى من العمل خصص بنك التنمية المشترك بين الأمريكتين، وبتعاون ألمانيا وصندوق التنمية لبلدان الشمال، مبلغ ٤٧ مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، يوشك البنك الدولي أن يجيز رسميا منحة بمبلغ ٧ ملايين دولار بتوفيره المساعدة المالية للبيئة العالمية لمشروع الممر البيولوجي الأطلسي. وبالمثل، وبغية توفير إطار لأنشطتنا، فإننا نخطط لتحديث الخطة الوطنية للعمل البيئي، التي وضعت في ١٩٩٣.

وإننا نشعر بالقلق إزاء بعض الظروف التي نراها على مستوى العالم. فنحن نلاحظ أن مساعدات التنمية آخذة في الانخفاض، وأن بضعة بلدان فقط بلغت هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لهذه المساعدة. كما لا نرى البلدان المتقدمة النمو تحترم احتراما تاما الالتزامات التي قطعتها على نفسها في قمة ريو. والموارد الجديدة ليست متاحة. والتكنولوجيات النظيفة لا يجري نقلها إلا في أضيق الحدود. وإن أنماط إنتاجها واستهلاكها التي تسهم بصورة غير متناسبة في تدهور الأرض، لم تتغير تغيرا كبيرا. والعبء الثقيل لديوننا الخارجية يحد من فرص الاستثمار في التنمية المستدامة لبلداننا، في حين أن المبادرة المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن توفر الغوث للبلدان الفقيرة التي تعاني من ديون كبيرة.

وأخيرا، دعوني أبلغ الجمعية بإخلاص بأنني أعتقد بأن الطريق الأفعل لتعزيز الديمقراطية في بلدي إنما يكمن في تعزيز مشاركة جميع المواطنين في العمليات التي ينص عليها جدول أعمال القرن ٢١. وبالتوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن أهم الأفكار والإجراءات يمكن لنا أن نحرز تقدما في عالم يتغير كثيرا - وإننا الآن على عتبة قرن جديد وألفية جديدة، ولا نزال نجر أثقالنا وراءنا.

فالإيمان لدي، وأنا أؤمن بالتعاون الدولي، وإنني لعلى يقين بأن التنمية المستدامة التي تركز على مساعدة الرجال والنساء في العالم، دون تمييز، على التمتع بالتقدم وإنماء الكرامة ماديا وروحيا، هي أنجع السبل لبناء المستقبل وللتغلب على مشكلات الحاضر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا على بيانه.

اصطحب السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يُدلي به فخامة السيد جاكوب نينا، رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة.

اصطحب السيد جاكوب نينا، رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة إلى المنصة.

الرئيس نينا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمس سنوات، حضر وفد بلدي مؤتمر ريو كعضو جديد في الأمم المتحدة. وكنا، ولا نزال، ليس فقط بلدا ناميا، بل أيضا جزريا صغيرا ناميا. وكانت الروح السائدة في ريو إلهاما كبيرا لنا، وبدا أنها توحي بأن الاهتمام العالمي بدمج الشواغل البيئية والإنمائية سيعمل على اختراق النهج الراسخ المتمثل في الشمال مقابل الجنوب مما حد كثيرا من فعالية الأمم المتحدة. واليوم، ودون أن نقصد بتاتا الحط من قيمة العمل الجاري، أود أن أقول بأن الحكم لم يصدر بعد فيما إذا كنا فعلا نتكلم عن "نظام عالمي جديد" للتنمية المستدامة.

ومنذ مؤتمر ريو، تم تسخير إمكانيات منظومة الأمم المتحدة بأكملها تقريبا في الجهد الرامي إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتم إنجاز الكثير، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى القيادة المستمرة لرئيسنا المرموق رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد غزالي اسماعيل، حيث انطلق من ريو، واستمر مع لجنة التنمية المستدامة، والآن، وكما يليق به تماما، في هذه الدورة الاستثنائية. وللرئيس منا الشكر على ما أبداه من طاقة والتزام لا يعرفان الكلل بهذه القضية.

كذلك، وبما أن هذه المناسبة هي الأولى التي يمكنني فيها أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان على انتخابه، فإنني أود أن أتوجه إليه بالتهاني الحارة من شعب وحكومة ولايات ميكرونيزيا المتحدة. وإننا لعلى دراية بخدمته الطويلة في هذه المنظمة ونشعر بتشجيع كبير إذ ندرك أن الأمانة العامة في أيد مجربة.

إن فترة الأعوام الخمسة لم تكن فقط فترة قصيرة نسبيا، بالمقاييس العالمية، لتنفيذ جدول أعمال ريو الواسع النطاق، ولكن بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه لم يكن إلا بعد سنتين من انقضاء مؤتمر ريو، أن قدم لنا مؤتمر بربادوس برنامجا للعمل نستطيع في إطاره أن نتصدى للقيود التي تقيد تنميتنا الخاصة، وأن نأمل بالتغلب عليها.

ونشيد بلجنة التنمية المستدامة لدراسة منتصف المدة التي أجرتها للبرنامج أثناء دورتها الرابعة، ونتوقع أن توالي هذه الهيئة اهتمامها بالموضوع في دورتها السادسة في العام القادم. ونتطلع بصفة خاصة إلى الدورة الاستثنائية لهذه الجمعية عام ١٩٩٩ التي يجري فيها استعراض كامل وشامل لبرنامج العمل بعد مرور خمس سنوات على اعتماده. وأحث هذه الهيئة على اعتماد أحكام تلك الدورة المتضمنة في النتائج المقترح أن تعتمدها هذه الدورة.

لقد أتيت فور حضوري مؤتمرا في عاصمة بلادي اجتمع فيه المسؤولون الحكوميون من جميع أنحاء المحيط الهادئ لتشاطر التجارب التي يمرون بها والمشاكل التي يواجهونها في النهوض بالتنمية المستدامة. وكان من المفيد لي، ومن المشجع بطرق كثيرة، أن أعلم أن جهودا متنوعة تنوعا كبيرا تبذل في منطقتنا، فضلا عن جهودنا في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وسيستغرق مني أكثر بكثير من هذه الدقائق السبع القصيرة رسم صورة عامة لما حاولنا أن نفعله في بلدي لتحقيق التنمية المستدامة أثناء السنوات الخمس الماضية.

لقد أنشأنا لجنة وطنية للتنمية المستدامة أتولى رئاستها في دوراتها الاعتيادية. وقد كيفنا خططنا المعنية بالتنمية على مستوى الولايات وعلى مستوى الوطن بحيث تتضمن الاعتبارات المتعلقة بالاستراتيجية العامة للإدارة البيئية الوطنية. ونعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة. مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشترك على قدر طاقتنا بصفتنا طرفا في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وفي اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد عهدنا إلى بعثتنا في نيويورك بالمهمة الرئيسية للعمل مع مجموعة الـ ٧٧ ومع تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن المسائل المتعلقة بمؤتمر ريو، وبمهمة متابعة مداولات مجلس إدارة مرفق البيئة العالمية عن كثب.

أما بعد فإن الغرض من التكلم هنا اليوم هو أن أقول إن هذه السفينة، من وجهة نظرنا، تواجه بالفعل خطرا جسيما بالخروج عن مسارها. وأوضح لكم أنه من وجهة النظر المحدودة لبلد نام جزري صغير، هناك خطر يواجه المبادئ النبيلة التي استلهمها جدول أعمال القرن ٢١، وهو أن يمتصها من جديد الشرك التقليدي لجعل مسائل التنمية مسائل بين الشمال والجنوب. ونحن في منطقة المحيط الهادئ نبذل قصارى جهدنا لكي نؤدي واجبنا، إلا أننا نجد أن من الصعوبة بمكان

أن نحصل على الدعم من العالم المتقدم النمو، وهو دعم ضروري لرسم هيكل تنميتنا بما يحقق تقدما ثابتا صوب الاستدامة.

ومنظومة الأمم المتحدة التقليدية لها رد على ذلك، يدعى "بناء القدرات". ولكنني أقول اليوم إن المنطق العقلي وراء هذا المفهوم قد استخدم، سواء عمدا أو عن غير عمد، كذريعة لتأخير العمل المباشر، مما أدى إلى تهميش الكثيرين ممن كانت حالاتهم العالمية الخاصة تستحق اهتماما أوثق وأسرع ودعما أقوى. ولا يمكن إنكار شحة قدرات بلدي بالنسبة للمسؤولية الهائلة التي تتحملها لحماية الموارد وهذا ينبغي أن يكون مصدر قلق عالمي. والنهج الذي نتبعه بالنسبة للتنمية المستدامة يخضع لقيود شديدة. ولكننا حتى الآن يتعين علينا أن نكافح كفاحا مريرا جدا، ليس لأن هناك تشكيك في تحديد مكاننا في سيناريو التنمية المستدامة في العالم، ولكن من وجهة نظر كوننا عضوا جديدا في ساحة التنمية الدولية التنافسية للغاية. وهذا لا يشبه ريو، بل يبدو وكأن الأمور تجري كالمعتاد. فما يعنيه هذا بالنسبة لما يفترض أنه مهمة نبيلة نجتمع جميعنا هنا للاحتفال بها؟

أعتقد أن ما يعنيه أساسا بالنسبة للمؤسسة العالمية أننا، إلى جانب الآخرين، في حاجة إلى دراسة ما إذا كنا لا نزال ملتزمين بمبادئ جدول أعمال القرن ٢١، وما إذا كان جدول الأعمال ذاك يدفعنا في الواقع الدفع الكافي لكي نتبع المناهج الموجهة نحو العمل التي تكفل مستقبلا مستداما لجميع شعوب العالم. وهذا ليس مجرد مناشدة من جزر نائية في المحيط الهادئ للحصول على نصيب أكبر من المساعدة. بل أنها مناشدة من دولة نامية جزرية صغيرة موجهة إلى هذه الهيئة في هذه المناسبة لتوجيه رسالة قوية إلى مجموعات الأمم المتحدة التى تقترب من مراحل اتخاذ القرارات الرئيسية، كتلك المتعلقة ببيئة عالمنا في كيوتو في وقت لاحق من هذا العام وفي محافل أخرى كذلك، ولاتباع نهج في العلاقة بين البيئة والتنمية يكون أكثر إلحاحا من النهج الذي يفترض أن يكون جدول أعمال القرن ٢١ قد حفزه.

ونهنئ بلدان الاتحاد الأوروبي على الإعلان الذي أصدرته عن استعدادها لقطع التزام محدد في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بمعدل ١٥ في المائة بالمقارنة بمستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٠ بصفته خطوة أولى صوب تحقيق هدف الاتفاقية. وهذا تطور إيجابي. ولكن بالنظر إلى زيادة اليقين العلمي بشأن نطاق مشاكل تغير المناخ، يجب أن أوضح أن هناك حاجة إلى التزام أكبر وعلى المدى الأقرب. ولا يزال بلدي يؤمن، مثله مثل بلدان عديدة أخرى، بما فيها أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة بأن ما يدعى بهدف تورونتو بتحقيق تخفيض بنسبة ٢٠ في المائة تلو عام ٢٠٠٥ أمر ضروري وواقعي أيضا.

وأسعدنا أن يشير رئيس وزراء المملكة المتحدة اليوم إلى أن بلده سيصبح أقرب بدرجة كبيرة، أقرب حتى من بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، إلى تحقيق هدف تورونتو. ونأمل أيضا أن تكون الولايات المتحدة قد تغلبت بحلول موعد افتتاح اجتماع كيوتو على ترددها، الذي ظهر في دنفر في الأسبوع الماضي، بشأن الانضمام إلى بلدان الاتحاد الأوروبي في الالتزام بإجراء تخفيض محدد.

وحالتنا في ميكرونيزيا تبين هذا المطلب الملح. ونذكر مثلا واحدا: إن ارتفاع مستويات البحار وازدياد تكرار الأعاصير أسفرا عن إغراق المياه المالحة لمساحات مزروعة بالقلقاس في جزيرتنا المرجانية نوكورو المزدحمة بالسكان، مما قضى على مصدر حيوي للأغذية المحلية. واضطر سكان بعض الجزر المرجانية الأصغر في ميكرونيزيا إلى مغادرتها بسبب هذه الصعوبات. ولهذا فحتى الشعوب الجزرية التي قد تبدو بعيدة عن كثير من مشاكل الأرض لها مصلحة حيوية في الإجراءات التي يجب اتخاذها من جانب الدول الأخرى التي تسببت بالدرجة الأولى في هذه المشاكل.

ومبادئ الاستدامة ليست غريبة على جزرنا في المحيط الهادئ. فقد وفرنا مقومات الحياة لأنفسنا على مدى قرون في جزرنا دون أن نفكر كثيرا في المفهوم الحديث للبيئة - وإن كنا قد وفرناها باحترام أساسي للحياة التي دعمتنا. وإذ نحتل مكاننا بين صفوف المجتمع الحديث علينا أن نستخدم التطبيقات الحديثة، إلا أن الواقع لا يزال هو أن الشعوب الجزرية اليوم كثيرا ما تكون في موقف أفضل من أغلبية الشعوب بالنسبة لفهم مبادئ الاستدامة. وجميعكم، بالإضافة الينا، بصفتنا سكانا في هذا الكوكب، يجب أن نصغي إلى الرسالة الهادئة التي ننقلها إلى هذه المناقشة اليوم، بصفتنا مشرفين على جزء من أهم الموارد الحيوية للأرض: ساعدونا - ساعدونا جميعا، وساعدوا أنفسكم - على ضمان عدم فقدان تراث ريو.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على بيانه.

اصطحب السيد جاكوب نينا رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد ايشمباي عبد الرزاقوف، نائب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد ايشمباي عبد الرزاقوف نائب رئيس جمهورية قيرغيزستان إلى المنصة.

السيد عبد الرزاقوف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): مضت خمس سنوات بالضبط منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في ريو الذي تصعب المبالغة في تقدير أهميته. وقد أعاد ذلك المؤتمر تأكيد أن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحماية البيئة ترتبطان ارتباطا وثيقا وتعتمدان على بعضهما، وأظهر المؤتمر أن الأخطار الاقتصادية العالمية الجديدة المتمثلة في الأضرار اللاحقة بطبقة الأوزون، وتغيرات المناخ العالمي، وإزالة الغابات، وتناقص التنوع الأحيائي، وتلوث الغلاف الجوي بفعل النفايات الصناعية والمشعة، وتناقص رقعة الأراضي الصالح للزراعة وغيرها من المشاكل أصبحت أكثر حدة ولم يعد حلها يحتمل التأخير.

وكان من المهم أيضا أن الدول المشاركة في المؤتمر ركزت على أن حل مشاكل البيئة والتنمية يتطلب قيام شراكة عالمية أساسها الحوار المتواصل والبنّاء.

وللأسف فقد أظهرت لنا السنوات الخمس التي انقضت منذ مؤتمر ريو أن أهدافا عديدة لم تتحقق وبرامج كثيرة لم تنفذ. غير أن هناك تقدما أحرز في بعض المجالات على كل حال. وأحد هذه المجالات تناوله الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١: "إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال". ولا بد من أن نلاحظ أنه أمكن تحقيق تقدم هام في ميدان تعزيز التوعية بشأن "جدول أعمال الجبال". وقد ساعدت في ذلك المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات العالمية والأقاليمية ودون الإقليمية وغيرها من المحافل.

ويسرني أن أشير في هذا الصدد إلى المؤتمر العالمي الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في بيشيك عاصمة قيرغيزستان. ونظرا للأهمية العليا التي أولاها المؤتمر للجبال بالنسبة للإنسانية فقد اقترح أن تعلن الجمعية العامة تكريس عام للاحتفال بالسنة الدولية للجبال. وقد أيد هذا الاقتراح رئيس جمهوريتنا أ. أكاييف. وأود أن أعرب عن أملنا في أن يجد هذا الطلب استجابة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ومختلف المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية ومن البلدان الأطراف في اتفاقية جبال الألب.

لماذا تكتسب هذه المسألة أهمية كبيرة؟ لكم أن تحكموا بأنفسكم. فالجبال تغطي خُمس مساحة الأرض اليابسة. والأنهار الجليدية على قمم الجبال هي أهم مصادر المياه العذبة. ونقصان المياه مع فقدان الموارد الطبيعية الأخرى يؤدي إلى تزايد الفقر وتفاقم الفوارق الاجتماعية، وازدياد التوترات العرقية، وفي النهاية إلى نشوب الصراعات المسلحة. وليس من قبيل الصدفة أن من بين الـ ٤٨ صراعا مسلحا التي حدثت في عام ١٩٩٥ هناك ٢٦ وقعت في مناطق جبلية.

والجبال أماكن تكثر فيها دائما المخاطر الإيكولوجية والكوارث الطبيعية. فهناك سنويا زلازل وانهيالات جليدية وانهيارات صخرية وسيول من الطمي، لا تلحق أضرارا باقتصاديات المناطق الجبلية فحسب، ولكنها تحصد آلاف الأرواح البشرية. ومن ناحية أخرى فإن الجبار توفر فرصا رائعة لتنمية السياحة والتزلج وتسلق الجبال والصيد.

لقد أتاح لنا "جدول أعمال الجبال" على نحو متميز زيادة وعينا بالنظم الجبلية الهشة. ونحن نعتقد أن انعقاد مؤتمر دولي موسع بشأن التنمية المستدامة في الأقاليم الجبلية، كما ورد في توصيات الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة، سيعزز الدراسة المتعمقة والفهم لكل السلسلة المتنوعة العريضة من المسائل المتعلقة بهذه المشكلة.

وتولي حكومة قيرغيزستان أهمية كبرى لمسائل البيئة. فقد اعتمد رئيس وحكومة بلادي برنامجا جديدا للتنمية كخطة توجيهية، تركز اهتمامها على الإنسان وما يحيط به من البيئة الاجتماعية والطبيعية. والمهمة التي أمامنا هي أن نعيش في وئام مع الطبيعة. وقد انعقدت في أيار/ مايو من هذا العام ندوة وطنية في قيرغيزستان اعتمدت فيها أول استراتيجية للتنمية الإنسانية المستدامة في اتحاد الدول المستقلة. وأهم عناصر هذه الاستراتيجية، التي أيدتها كل طبقات الشعب في الجمهورية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات العرقية والدينية، هي القضاء على الفقر وتعزيز دور المرأة ورفع منزلتها في المجتمع، وآليات لصنع القرار والحماية البيئية.

ونحن ننوي إعطاء هذه الوثائق للأمين العام للأمم المتحدة ليطلع عليها. وإنني اليوم أشعر بالاغتباط أن أذكر أنه في هذا الوقت بالذات وفي موازاة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية تجرى التحضيرات في عاصمتنا لعقد اجتماع لمجلس أمن قيرغيزستان برئاسة الرئيس أكاييف للنظر في جميع المسائل المرتبطة بالأمن الإيكولوجي ومشاكل الحماية البيئية.

إن ٩٠ في المائة من مساحة قيرغيزستان تغطيها الجبال. وهناك أنهار جليدية تنحدر من مئات الآلاف من القمم في سلسلتي تامير وتيان شان تمد بالمياه نهري أمو داريا وسير داريا اللذين يمثلان الشريانين الرئيسيين لبحر أرال، الذي تحدث عن مأساته اليوم رئيس جمهورية كازاخستان السيد نزار باييف. وأذ تملك جبال قيرغيزستان موارد هائلة للمياه والطاقة الكهرمائية، فهي حقا القلب الإيكولوجي لوسط آسيا. وكل نبضة من نبضاتها إنما تهب الحياة للحقول والغابات والشعوب. وأذا كان لهذا القلب أن يستمر في النبض، فهو يحتاج إلى أسلوب يتحلى بالحذر للعناية بصحته. وهناك حاجة إلى إعداد التشريعات والسياسات المناسبة لضمان التوزيع والاستخدام الفعال والعادل لموارد المياه في منطقة آسيا الوسطى. ونحن نأمل ونثق في أن الأمم المتحدة ستقدم مساعدة كبيرة في هذه الناحية.

وأود أن أوجه الانتباه إلى مسألة أخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا. إذ يوجد في أراضي قيرغيزستان ٢٨ مرفقا لتخزين نفايات اليورانيوم كتركة من عهد الاتحاد السوفياتي السابق. ومن بين المسائل المرتبطة بالنفايات المشعة في الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١، أن دورا رئيسيا أسند إلى التعاون الدولي، وبخاصة مع البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال. وهنا نكون ممتنين للوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا ما نظرت في إمكانية إدراج قيرغيزستان في برنامجها للإصلاح الإيكولوجي.

تميزت الأعوام الخمسة الفائتة بتدهور البيئة العالمية واستنزاف الموارد الطبيعية. هل يعني ذلك أن علينا التخلي عن السعي إلى بلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١؟ وحسبما ورد في الأمثال الشعبية "من يصعد الجبل يسهل عليه الطريق". فلا أحد يقهر قمم الجبال سوى الإنسان الجريء الدؤوب، والجهود المشتركة الدؤوبة واقتسام الموارد هي فقط ما سيؤدي إلى تنفيذ جدول الأعمال ٢١ الطموح للقرن الحادي والعشرين، الذي نقف على أعتابه.

لقد ورثنا الأرض عن أسلافنا، ولكن يجب أن لا نلومهم على حالتها الآن. فلنمتنع عن محاولة تصفية الحسابات، فلا جدوى من ذلك. دعونا عوضا عن ذلك نحاول الاستفادة من دروس الماضي ونعمل على أن يرث كل جيل من الجيل الذي يسبقه بيئة صحية لا بيئة متدهورة. فذلك من حق الأجيال القادمة.

ومن واجبنا أن نحرص على مصلحة من يأتون من بعدنا. وأعتقد أن هذه مهمة يمكننا القيام بها. وهي مهمة يمكن للمجتمع الدولي الاضطلاع بها، وآمل أن يفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر فخامة نائب رئيس جمهورية قيرغيزستان على بيانه.

اصطحب السيد إيشمباي عبد الرزاقوف، نائب رئيس جمهورية قيرغيزستان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تدلي به سعادة السيدة خوليا كارابياس، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية ومصايد الأسماك في المكسيك.

اصطحبت السيدة خوليا كارابياس، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية ومصايد الأسماك في المكسيك، إلى المنصة.

السيدة كارابياس (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن المبادئ والالتزامات والاتفاقات التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك هنا في هذا المحفل، لم تكف لكبح النزعات نحو التدهور والإفقار، ناهيك عن عكس اتجاهها، على الرغم مما حققته من بعض حالات التقدم.

إن هذه الدورة الاستثنائية ذات أهمية خاصة لأن وجود رؤساء الدول أو الحكومات يؤكد مجددا مبادئ التنمية المستدامة والالتزامات المعلنة في جدول أعمال القرن ٢١. وأمامنا اليوم فرصة جديدة للتفكر ولتكثيف جهودنا وتعزيز التزاماتنا.

وفي المفاوضات المتعلقة بمختلف جوانب التنمية المستدامة، بقي الاستقطاب بين البلدان المتقدمة النمو والنامية على حاله. وقد تعهدت الدول المتقدمة النمو بالتزامات نزعت أحيانا إلى تحاشي تنفيذها أو تأجيله، بينما تشهد البلدان النامية توترا متزايدا بسبب مدى ما

تقتضيه التنمية المستدامة من تحول مع محدودية قدرتها على إنجاز هذا التغيير.

وتؤكد المكسيك مجددا قيمة المبدأ الذي أقر به في ريو، والقائل بالمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، التي نفسرها بأن من واجب كل بلد أن يبذل أقصى جهده للتغيير في حدود إمكانياته، وبناء على ظروفه البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، الدينامية.

ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن ترقى إلى مستوى الآمال التي علقت عليها بسبب قدراتها، وأن تفهم أن التحول العالمي نحو التنمية المستدامة لن يصبح ممكنا إلا إذا صارت قدوة يتبعها الجهد العالمي. وقد سررنا لسماع بعض البلدان المتقدمة النمو تؤكد مجددا التزاماتها في هذا المحفل.

وبعض البلدان النامية، رغم مواردها المالية المحدودة، أحرزت تقدما كبيرا عن طريق الإصلاح المؤسسي، والقانوني، والتنظيمي، أو من خلال تصميم وإدماج أفضل للسياسات القطاعية ومتنوعة القطاعات. ويجب أن نواصل الاستفادة من القوة التحويلية الضخمة للتغييرات التنظيمية التي أحدثها الانفتاح الحقيقي نحو المشاركة الاجتماعية، وهو ما سيؤدي إلى حشد الموارد المهدرة حاليا.

وفي منظومة الأمم المتحدة، مع إقرارنا بما أحرز من تقدم، يجب علينا تحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم أكثر سلاسة، بدءا بعدم كفاية التعاون الدولي، وتفتت الخطط الحالية والافتقار إلى التنسيق.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفيما بعد، لجنة التنمية المستدامة، أسهما في مجال تنسيق الجهود، إلا أن ما يجب القيام به لا يزال كثيرا. والواقع أن لجنة التنمية المستدامة لم تستطع أن تتعامل إلا مع المحافل ذات الصلة بالقضايا البيئية، رغم أن ولايتها تشمل أيضا أبعادا اقتصادية واجتماعية. ولهذا السبب يبدو أن لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعملان في نفس مجال العمل. أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي نعتبره المحفل البيئي العالمي الأول، فلم يستطع بدوره إدماج الأعمال والخطط البيئية المتعددة.

وعجزت الاتفاقيات حتى الآن عن تحقيق التعاضد الكافي فيما بينها ومع البرامج والوكالات القائمة. ولقد رأينا ثغرات في بعض الخطط الموضوعية، حيث غاب التوجه الرئيسي، وينطبق ذلك على الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي، التي لا نناقش فيها القضية المركزية - التي ينبغي أن تكون المحافظة على البيئة بموجب الاتفاقية - بما فيه الكفاية. ويؤدي عدم امتثال الدول المتقدمة النمو للالتزامات القائمة بموجب هذه الاتفاقيات إلى زيادة إضعاف فعاليتها، كما شهدنا في حالة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

لقد بلغنا دون شك نهاية مرحلة من التعاون الدولي تميزت بالربط بين قضايا محددة ومؤسسات مخصصة، وبين مشاكل وصكوك تم التوصل إليها عن طريق التفاوض، وبين هذه الصكوك ومؤتمرات الأطراف لكل منها. ويجب علينا وضع جيل جديد من آليات التعاون مصممة بهدف إدماج القضايا والتقسيم الإقليمي والمشاركة.

ويجب على لجنة التنمية المستدامة إدماج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إدماجا كاملا. ويجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يدمج القضايا البيئية المرتبطة بالأرض بالقضايا المرتبطة بالمحيطات والغلاف الجوي. ويجب أن تعمل الجهود التي تبذل في مجال التكامل الموضوعي جنبا إلى جنب مع التقسيم الإقليمي، مثل الجهود التي تجرى محاولة تنفيذها في بعض هيئات الأمم المتحدة - مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال. ولتعزيز هذه الخطط الإقليمية بصورة شاملة، ينبغي لنا زيادة الموارد المالية المشتتة حاليا وإدماجها.

وللتصدي لهذه المهمة الضخمة يجب أن يكون هناك مزيد من مشاركة المنظمات المستقلة، على اعتبار أن تحقيق الاستدامة، على كل من الصعيدين الوطني والعالمي، مسؤولية تشترك فيها الحكومات والمجتمعات.

إن لجنة التنمية المستدامة، إذا قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعمها وتعزيزها، وإذا وفرت متابعة لجدول أعمال القرن ٢١، وتجنبت ازدواج الجهود، وتتبعت حالات الإغفال، ويسرت الحوار بين البلدان، ستكون بمثابة النواة والنموذج الأول للجيل الجديد من الآليات التي نحتاجها بغية تشجيع التنمية المستدامة والإسهام في استئصال الفقر.

إن هذا التصميم على الإدماج واللامركزية وتعزيز المشاركة يمكنه أن ينمي الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة، ويعزز كفاءتها ويتجاوز أعواما من الاستقطاب، إلا أن أي أمر من هذه الأمور يجب

ألا يعيق بأية طريقة عملية التفاوض الراهنة، ويجب علينا بصورة عاجلة أن نحرز التقدم بتحديد الاستراتيجيات والأولويات والأهداف الكيفية والكمية المحددة والموارد اللازمة والجداول الزمنية ومؤشرات الأداء الموضوعية وآليات التقييم والمتابعة.

والمكسيك، إذ تعيد تأكيد التزاماتها، تعيد أيضا تأكيد رغبتها في السير قدما، يدا بيد مع المجتمع الدولي، نحو بلوغ الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في ذلك التجمع التاريخي في ريو.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر معالي وزيرة البيئة والموارد الطبيعية ومصايد الأسماك في المكسيك على بيانها.

اصطحبت السيدة خوليا كارابياس، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية ومصايد الأسماك في المكسيك من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد مهدي مليك، وزير شؤون البيئة وإدارة الأراضي في تونس.

اصطحب السيد محمد مهدي مليك، وزير شؤون البيئة وإدارة الأراضي في تونس، إلى المنصة.

السيد مهدي مليك (تونس): يشرفني أن ألقي بياني أمام الجمعية العامة نيابة عن فخامة رئيس جمهورية تونس.

يسعدني أن أتوجه باسم تونس حكومة وشعبا بهذه الكلمة إلى الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أحيي قادة الدول ومسؤوليها الكبار المشاركين فيها.

وإذ نجتمع اليوم لتقييم حصيلة خمس سنوات، منذ مؤتمر ريو دي جانيرو، من العمل الدولي في سبيل حماية البيئة، فإننا نأمل أن تفضي هذه الدورة إلى تجسيم الالتزامات المرسومة في هذا المجال وتفعيلها. فقد أبرز خبراء الأمم المتحدة أن التباين ما زال كبيرا بين الخطاب حول تحسين وضع البيئة في العالم، في مستوى الحكومات والمؤسسات الدولية، وبين واقع كوكبنا الأرضي الذي يتواصل تدهور أحواله يوما بعد يوم.

إن تونس لم تدخر جهدا في الاضطلاع بمسؤولياتها للمساهمة بجد وفاعلية في حماية البيئة، وطنيا وإقليميا ودوليا، تجسيما لقرارات مؤتمر "ريو" ولبنود جدول أعمال القرن ٢١. وقد صادقت بلادنا على كل الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، مثل حظر التجارب النووية، وحماية الوسط البحري من التلوث بالمحروقات، ومنع الاتجار في الأصناف المهددة بالانقراض، وحماية المتوسط والمناطق الرطبة، وكذلك الاتفاقية المنبثقة عن مؤتمر "ريو" حول التنوع البيولوجي وتغير المناخ، واتفاقية مقاومة التصحر، التي ما يزال تطبيقها يفتقر إلى الموارد المالية وآليات التعاون اللازمة.

كما بادرنا إلى إحداث لجنة وطنية للتنمية المستدامة تضم قطاعات التنمية كافة، دعمنا بها جدول أعمال القرن ٢١ التونسي، بمشاركة كل الأطراف الاجتماعية، وباعتماد الاستشارة والحوار الوطني. ويمثل هذا البرنامج الشامل أحد أسس المخطط التاسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتجسيما للتكامل بين المجهود الوطني والمحلي في هذا المجال.

وقد أولينا عناية خاصة لدعم الهياكل المختصة ووضع التشريعات الملائمة لحماية البيئة، فأنشأنا المرصد التونسي للبيئة والتنمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب بعث وكالة لتهيئة وحماية الشريط الساحلي، ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، ليكون نقطة إشعاع إقليمية في هذا الميدان وقناة تواصل بين تجارب مختلف الدول الشقيقة والصديقة.

كما وفرت بلادنا الحوافز والتشجيعات المالية والجبائية لإزالة التلوث ودعم الاستثمار النظيف، إلى جانب آليات متعددة تهدف إلى الحفاظ على محيط سليم للنشاط الاقتصادي والحياة بصفة عامة. ذلك إلى جانب مراجعة العديد من القوانين حتى تتلاءم مع مقتضيات التنمية المستدامة، وسن تشريعات جديدة مثل النص المحدث للمخطط الوطني للتدخل العاجل لمقاومة حوادث تلوث البحر، والقانون الإطاري حول النفايات ومراقبتها والتصرف فيها وإزالتها.

وقد دعونا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى عقد ندوة متوسطية للتنمية المستدامة، وصياغة جدول أعمال القرن ٢١ للحوض المتوسطي. ومكنت الندوة الوزارية الأوروبية المتوسطية التي انعقدت بتونس في هذا الإطار، من صياغة جدول أعمال القرن ٢١ للمتوسط، وبعث لجنة متوسطية للتنمية المستدامة. وهو ما مكن من مراجعة اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ووضع خطة عمل جهوية.

إن تونس تعمل بعزم من موقعها، من أجل إرساء تضامن فاعل بين بلدان ضفتي المتوسط الجنوبية والشمالية والاتحاد الأوروبي، لحماية الأوساط الطبيعية، وتأمين الشروط الموضوعية لنوعية حياة أفضل للإنسان في هذه الجهة من العالم.

إن الحق في البيئة السليمة حق من حقوق الإنسان الأساسية، التي أقمنا عليها مشروعنا المجتمعي وبرنامجنا السياسي في تونس، ونحن نسعى من هذا المنطلق إلى دعم المجهود الدولي في هذا المجال، بما لدينا من إمكانيات وخبرات. ولا شك أن النجاح في هذا الميدان لا يتحقق بغير تعاون متضامن بين الدول، ومساهمة فعالة من قبل الدول الغنية.

ونحن نأمل أن تنكب هذه الدورة الاسثنائية على تعميق النظر في الوسائل والآليات العملية، الكفيلة بتنشيط الشراكة الفاعلة، وتعبئة موارد مالية جديدة لدعم برنامج التنمية المستدامة بالبلدان السائرة في طريق النمو، وفق ما جاء في التعهدات المتخذة أثناء قمة "ريو"، وخاصة فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية، التي يجب أن تستفيد منها الدول الأقل نموا والدول ذات الدخل المتوسط.

وإذ نشير إلى ذلك، فإننا نؤكد أيضا ضرورة النهوض بالشراكة في مجال البحث العلمي ونقل التكنولوجيا الراشدة بيئيا، لدعم القدرات الوطنية للدول السائرة في طريق النمو في هذا المجال الحيوي.

إن في معالجة مديونية الدول السائرة في طريق النمو، إسهاما في دعم المجهود المبذول من أجل حماية البيئة، وهو ما أكدناه من خلال الدعوة التي وجهناها إلى الدول الغنية، لإعادة جدولة تلك الديون، في تمويل مشاريع حماية البيئة، مساهمة في تأمين التنمية المستدامة بمختلف مناطق العالم.

ونحن نغتنم هذه المناسبة للتوجه بالشكر لحكومتي السويد وهولندا، لما بادرتا به من استجابة لنداء تونس لإعادة جدولة الديون. فقد فتح بذلك طريق التجسيم العملي للشراكة الدولية المتضامنة من أجل البيئة، ونتمنى أن تنسج باقي الدول الغنية على هذا المنوال.

وإذ نؤكد مجددا أن العمل من أجل بيئة سليمة واجب جوهري على الجميع، تفرضه علاقة الإنسان بالكون، وبه ترقى مكانته بين الكائنات، فإننا نرجو لهذه الدورة التوفيق في التقدم بمسيرة المجتمع الدولي في هذا المجال بخطوات فعالة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سعادة وزير شؤون البيئة وإدارة الأراضي في تونس على بيانه.

اصطحب السيد محمد مهدي مليك، وزير شؤون البيئة وإدارة الأراضي في تونس، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيليتو ف. هابيتو، وزير التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية الفلبين.

اصطحب السيد سيليتو ف. هابيتو، وزير التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية الفلبين، إلى المنصة.

السيد هابيتو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قبل أقل من شهرين من اختتام قمة الأرض التاريخية في ريو، أنشأ رئيس جمهورية الفلبين السيد فيدل ف. راموس، الذي كان قد انتخب حديثا، المجلس الفلبيني للتنمية المستدامة، وكانت تلك أسرع استجابة من أي بلد للنداء الصادر عن قمة ريو بدعوة الدول لإقامة هياكل تنسيق وطنية مسؤولة عن متابعة جدول أعمال القرن ٢١.

وبعد أقل من أربع سنوات، في أيار/ مايو ١٩٩٦، أشارت مجلة نيوزويك إلى الفلبين باعتبارها "النمر الأخضر" الوليد، وذلك في وقت كان يضرب ببلدنا المثل في كثير من الأوساط الدولية، وبشكل متسق، باعتباره قدوة يُحتذى بها في طريق التنمية المستدامة.

واسمحوا لي أن نتذاكر معا بعض الأسباب التي استحق بلدنا من أجلها هذا التقدير.

واليوم، بعد ريو بخمس سنوات، فإن الفلبين ليست سوى أحد من البلدان التي يوجد فيها مجلس أمناء رهون حقيقي متعدد الأطراف للتنمية المستدامة، وهو مجلس يؤكد المشاركة الكاملة بين الحكومة والمجتمع المدني. ولم تكن السنوات الأولية سهلة. فقد كان الطريق الذي سلكناه شاقا، ومحبطا في بعض الأحيان كانت تسيطر عليه أكثر مما ينبغي فيما يبدو المشاكل التنظيمية والتشغيلية.

وقد استغرقنا وقتا لتحقيق توازن في المناظير والنماذج، والتوقعات والمواقف الذهنية فيما بين الأعضاء الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني في المجلس. وفي الواقع، كانت الفجوة بيننا في البداية

واسعة حقا. وكانت مهمتنا الأولى غرس الثقة المتبادلة فيما بيننا، وفي المقابل، العمل من أجل أن ينال كل منا ثقة الآخر. وقد صرفنا وقتا على الاتفاق على البروتوكولات الخاصة بوضع جدول الأعمال وصنع القرار، حتى اتفقنا في النهاية على أن نسترشد بمبادئ المناظرة وبناء توافق الآراء في كل ما عملنا بشأنه.

وقد أعطينا وقتا لتشكيل آليات لتمويل جهود تنميتنا المستدامة، وفي العملية التي صنعت التاريخ بإنشاء مشروع البنك الدولي الأول الذي قدم الموارد مباشرة لمنظماتنا غير الحكومية العاملة من أجل حماية الموارد الطبيعية الفلبينية. وقد تبين بعد ذلك أن هذا الوقت كان مثمرا. ولم تمنعنا هذه الشواغل الأولية من بدء العمل الحقيقي الذي كان ينبغي القيام به على الوجه الصحيح على أرض الواقع.

وقد قمنا بتحسين السياسة والإطار التنظيمي لتقييم الأثر البيئي ونظام التطهير البيئي في بلدنا. وقد قمنا بإنشاء نظام محاسبة للموارد الطبيعية والبيئية واعتمدناه رسميا كجزء من نظام حساباتنا الوطنية، وبذلك كنا من البلدان الأولى في العالم التي تفعل ذلك.

وقد قمنا بوضع جدول الأعمال ٢١ الفلبيني الخاص بنا، واعتمد رسميا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وأنشأنا المجلس الوطني بفروعه الإقليمية والمحلية والخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

وطيلة جميع هذه الإجراءات، عمل شعبنا في القاعدة من أجل إعطاء معنى للعبارة التي تتردد دوما اليوم: "نفكر عالميا، وأعمل محليا". وفي إقليمنا الجزري بالاوان، على سبيل المثال، وضع برنامج "بانتاي بورتو"، وهو الذي يترجم على نحو غير دقيق "حراس المدينة"، وقد ضم حكومة المدينة والمواطنين العاملين من أجل حراسة البحر، والساحل والغابات من التلوث والتدهور البيئي. وفي شركة سان ميغويل، وهي أكبر مجمع لإنتاج المواد الغذائية، أدخل النقابيون المسؤوليات البيئية في اتفاقات مساومتهم الجماعية بين العمل والإدارة.

وفي نفس الوقت، كان يحدث الكثير على الجبهة الاقتصادية. إن استراتيجية الرئيس راموس لفتح الاقتصاد وزيادة حجم المنافسة إلى أقصاها، وإطلاق العنان لدينامية جديدة في الاقتصاد الوطني قد ظهرت في النمو المتزايد باستمرار في إجمالي الناتج المحلي الفلبيني منذ ست سنوات حتى الآن، حتى في الوقت الذي بدأ فيه نمو جيراننا الديناميكي في جنوب آسيا قد بدأ في البطء.

وحتى في هذه الحالة، تبذل جهودنا الإنمائية بخطوات محسوبة، لأننا حتى ولو كنا نرحب بالاهتمام الذي لم يسبق له مثيل من جانب كل من المستثمرين المحليين والأجانب، فقد رفضنا بعض الاستثمارات وأغلقنا بعض منشآت الإنتاج التي كانت عاملة من أجل المحافظة على البيئة. وحتى عندما وضعنا مشاريع البنى الأساسية للاستراتيجية الجديدة، أوقفنا عددا كبيرا منها، في عملية نقد داخلية بسبب البطء والتأخير حتى اقتنعنا بأننا كنا نبقي على نظافة الأشياء ونحن ننمو. ولا نريد أن نتبع طريقة "أنتم الآن/نظف فيما بعد" التي يبدو أن الآخرين الذين سبقونا يتبعونها، بما فيهم من يسمون بـ "النمور الاقتصادية".

ويتفهم من منا يتشاطرون فلسفة التنمية المستدامة أننا نفضل التقدم بحذر واعتدال، وأننا نحاول تغذية نمر صغير في الغابات وأننا ملتزمون بالحفاظ على صحة الغابات التي ينمو فيها هذا النمر.

ولا أقول كل هذه الجهود الوطنية من أجل أن نمجد أنفسنا في هذا المحفل، ولا من أجل الحصول على ثناء سابق لأوانه على بلدنا، لأننا سنكون أول من يعترف بأنه لا يزال هناك الكثير جدا الذي ينبغي عمله وأن حالة بيئتنا لا تزال تتطلب منا قدرا كبيرا من الجهد. ونتقاسم معكم خبراتنا اليوم لأننا نشعر بأن هناك الكثير الذي يمكن أن تتعلمه بقية العالم منها.

إن التنمية المستدامة ليست شيئا تفعله الحكومات أو الهيئات الدولية للشعب. بل إن التنمية المستدامة شيء يفعله الشعب لنفسه ولأطفاله. إنها ليست شيئا يمكن أن تحققه الحكومة وحدها، ولا هي شيء يمكن أن يحققه المجتمع المدني بالرغم من الحكومة. إن التنمية المستدامة شيء لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحكومة والمجتمع المدني اللذين يعملان معا، لا التشاور بعضهما مع بعض فحسب، ولكن بمشاركة حقيقية في العمل. والخطوة الأولى، كما أكدت منذ البداية، هي ألا تتوفر الثقة فحسب، ولكن يجب على كلا الطرفين العمل حتى ينال أحدهما ثقة الآخر.

وفي مختلف المؤتمرات التي تلت قمة الأرض في ريو، شهدنا ميل بعض الحكومات عن القيام بدور المشاركة في المجتمع المدني. وفي اجتماع ريو ٥+ الذي عقد قبل بضعة أشهر فقط، والذي سيطر عليه ممثلو المجتمع المدني شهدنا هجوما مستمرا على الحكومة من جانب المتكلمين في ذلك المحفل.

وقد صدرت عدة توصيات ملموسة قبل هذا وفي محافل مماثلة في الخمس سنوات الماضية منذ مؤتمر

قمة ريو. والكثير منها، بما فيها تلك التوصيات الصادرة في ريو نفسها لا تزال مجرد توصيات. ونعترف بأنه ما لم تقرر الحكومات العمل مباشرة ومعا مع المجتمع المدني، وما لم يقرر المجتمع المدني إشراك الحكومات في هذا المسعى، لن يتحقق إلا التقدم الضئيل، إذا كان هناك تقدم، بشأن جدول أعمال القرن ٢١.

وبالنسبة للحكومات، فإن الخطوة الأولى تتمثل في مد اليد بإخلاص. وعلى المجتمع المدني، بدوره، أن يمسك بتلك اليد بإخلاص. ودون هذه المشاركة لا يمكن ببساطة لأي جهد من أجل التنمية المستدامة أن يستمر وسيفشل في النهاية.

ونحن نفخر بأننا نقوم بعمل المشاركة هذا في الفلبين من أجل التنمية المستدامة. وهذه هي المعجزة الآسيوية الجديدة التي تود الفلبين أن تتشاطرها مع العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر معالي السيد سيليتو هابيتو، وزير التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي والمدير العام لهيئة التنمية الوطنية بالفلبين على بيانه.

اصطحب السيد سيليتو ف. هابيتو، وزير التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي والمدير العام لهيئة التنمية الوطنية في الفلبين، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد بيير شوري، نائب وزير الخارجية ووزير التعاون الإنمائي الدولي في السويد.

اصطحب سعادة السيد بيير شوري، نائب وزير الخارجية ووزير التعاون الإنمائي الدولي في السويد، إلى المنصة.

السيد شوري (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعطى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم مضمونا لمفهوم التنمية المستدامة. إن ما يبذله المجتمع المدني من جهد لم يسبق له مثيل على نطاق العالم يدفع عملية ريو إلى الأمام. ويلقي هذا التزاما ثقيلا على الحكومات الموجودة هنا اليوم.

وبعد مرور خمس وعشرين سنة على استكهولم، وعشر سنوات على لجنة برونتلاند، وخمس سنوات على ريو، لا نزال بعيدين عن تحقيق تنمية مستدامة مأمونة. ومع ذلك، لم يحدث من قبل أن خرج هذا العدد الكبير من الناس من دائرة الفقر. ولم يحدث من قبل أن أمسك هذا العدد الكبير من الناس بزمام حياتهم. ولم يحدث من قبل أن أحرز مثل هذا العدد الكبير من الأمم تقدما صوب بناء ثقافات ديمقراطية. وهنا يكمن أملنا.

لكن لم يحدث أبدا من قبل أن ولد هذا العدد الكبير من الأطفال في فقر. ولم يحدث أبدا من قبل أن تفشت المظالم بهذا القدر الكبير بين الأمم وداخلها. وهنا يكمن التحدي بالنسبة إلينا.

وفي بلدي، تعمل جميع الـ ٢٨٨ بلدية على خطط جدول أعمال القرن ٢١. ويشارك في ذلك كل فرد، من الأطفال في المدارس إلى القطاعات العامة والخاصة في حياة المجتمع.

ونود أن نقدم إلى الأمم المتحدة هدية من الشبكة السويدية لجدول أعمال القرن ٢١ وهي رمز التزامنا بالجدول ويحمل أسماء كل البلديات السويدية.

بدأت الحكومة السويدية هذا الربيع برنامجا شاملا لدعم الاستثمارات والمعونة الفنية المستدامتين في السويد. ونتوقع أن يوجد هذا وظائف جديدة وأن يعزز النمو الاقتصادي ويحسن القدرة على التنافس في مجال الأعمال السويدية.

كما أن قيام بيئة محسنة وتنمية مستدامة أصبحا من المسائل الإقليمية. وبعد أن كانت حكومات البلدان المطلة على بحر البلطيق رهينة مجابهة عقيمة على جانبي الستار الحديدي منذ فترة وجيزة، بدأت تلك الحكومات مشروعا سيؤدي عما قريب إلى جدول أعمال إقليمي للقرن ٢١ - البلطيق ٢١.

إن الفقر هو العدو الرئيسي للسلام والتنمية اليوم، ولن يكون التحرر من الفقر إلا بجهود الفقراء أنفسهم. غير أن كفاح الفقراء والدول النامية يجب دعمه من جانب نظام دولي قوي، فيه تحتل الأمم المتحدة المجددة مكانا مركزيا وتوضع تحت تصرفها فيه موارد جديدة وإضافية.

نحن اليوم أكثر بعدا عن هدف ٧ر٠ في المائة. إن تدفقات التجارة العالمية والاستثمار الخاص وحدها لا يمكن أن تحقق عالما مستقرا. ولن يمكن لمعونة التنمية وحدها أن تكون الجواب الكامل، غير أن الخبرة توضح أن تلك المعونة إن قُدمت في البيئة الصحيحة فلا غنى عنها.

والآن وقد أصبحت المالية العامة السويدية في حالة جيدة من جديد فقد قررت الحكومة أن تزيد من مستوى المعونة التي تقدمها فوق الـ ٧ر٠ في المائة.

ولقد رصدت السويد عشرة ملايين دولار أخرى بتركز خاص على المرأة لتعزيز تقدم العمل لمنفعة البلدان المتقدمة النمو في ميدان المياه العذبة والطاقة.

وكما نعرف، تؤدي الأنشطة العسكرية إلى تدهور البيئة، سواء في حالتي السلام أو الحرب. وتود السويد أن ترى المزيد من المتابعة الكاملة من جانب السلطات المسؤولة تمشيا مع المقررات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على سبيل المثال، بوضع خطط بيئية للدفاع الوطني، مثلما نفعل في السويد.

وينبغي أن يكون الاستهلاك والإنتاج مستدامين. وعلى الدول الصناعية مسؤولية واضحة ولا بد لها من القيام بدور القيادة إذ أن استخدام المزيد من الأدوات الاقتصادية يمكن أن يساعدنا على تحسين الكفاءة الايكولوجية. وهذا ينطبق على كل شيء، من العلب إلى العربات ومن الراديو إلى الثلاجات. ونحن بحاجة في المدى البعيد إلى مضاعفة تحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد بنسبة تزيد عشر مرات عما هي عليه اليوم لنفس الحجم من الإنتاج. وهذه هي رؤية مبادرة "العامل ١٠".

ولن ننجح في هذه المهام التي حددناها لأنفسنا في قمة الأرض في ريو إلا إذا حسّنا بشكل جذري الطريقة التي نتعاون بها في العالم.

وتوفر الألف المقبلة فرصة فريدة. لذا تطلب السويد من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعد تقريرا مفصلا عن الاستراتيجيات لمستقبل مستدام. وفي إعداد هذه الوثيقة، يجب السعي إلى الحصول على إسهامات من كل جوانب المجتمع والمنظومة الدولية، بما في ذلك المجتمع المدني وعالم الأعمال والوسط الأكاديمي. وعلى الجمعية العامة أن تبحث هذا التقرير على أعلى المستويات الممكنة في عام ٢٠٠٠.

علينا أن نجد هذا اليوم حلولا للأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر معالي السيد بيير شوري، وزير التعاون الإنمائي الدولي في السويد على بيانه.

اصطحب السيد بيير شوري، وزير التعاون الإنمائي الدولي في السويد، خارج القاعة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من معالي السناتور، الأونرابل روبرت هيل، زعيم الحكومة في مجلس الشيوخ ووزير البيئة في استراليا.

اصطحب عضو مجلس الشيوخ، الأونرابل روبرت هيل، زعيم الحكومة في مجلس الشيوخ ووزير البيئة في استراليا، إلى المنصة.

السيد هيل (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد خمس سنوات من ريو، تتيح هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فرصة لنقيم بصراحة مدى فعاليتنا في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

وسيوضح أي تقييم أمين لأدائنا أن التقدم لم يكن كافيا في عدة مجالات رئيسية. فما زال الفقر أكبر تحد للتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. وفقدنا ٣,٥ في المائة من غاباتنا، كما يتزايد التصحر بنسبة تبعث على القلق. وازداد تلوث هوائنا ومياهنا العذبة ومواردنا المحيطية، ونكافح الآن لحماية التنوع البيولوجي من موجة محتملة لانقراض أنواع من الكائنات الحية. ومع ذلك يجب ألا نقلل من أهمية توصلنا إلى توافق دولي في الآراء بشأن المبادئ العامة للتنمية المستدامة وبشأن ضرورة القيام بعمل. كما ينبغي ألا يفوتنا الاعتراف بالتغيرات الهائلة التي تحدث وهي: مدى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في عمليات صنع القرارات من جانب الحكومات والوكالات، والتحسينات العملية التي طرأت نتيجة لذلك على الظروف البيئية والاجتماعية والصحية في العديد من البلدان.

ولسوء الحظ، كانت هذه النجاحات جزئية ومحدودة، ذلك لأننا لم نتمكن بما فيه الكفاية بوجه عام من أن نترجم الإطار المفاهيمي إلى النتائج الضرورية على أرض الواقع.

وفي استراليا، اعترفنا بالحاجة إلى العمل وبدأنا بتنفيذ برنامج وطني تاريخي لتعزيز التنمية المستدامة. وأنشأنا صندوقا قوامه ١,٢ بليون دولار استرالي وهو أكبر عملية إعادة استثمار في البيئة في تاريخ بلدنا. والأهداف التكميلية لما نسميه صندوق ائتمان التراث الطبيعي، هي حماية التنوع البيولوجي في استراليا وضمان الاستخدام المستدام لأرضنا ومياهنا.

ومع أن العمل على المستوى الوطني ضروري، فإنه ليس شرطا كافيا للتنمية المستدامة. إن مستقبل كل منا مرتبط بمستقبل الآخرين، ولذا لن نتمكن من تأمين مستقبل آمن ومزدهر ومستدام لأطفالنا ولأطفال أطفالنا إلا إن كانت لنا مجتمعين إرادة واحدة وهدف واحد ومن خلال العمل المشترك.

وتقر استراليا أن العمل الذي ينبغي الاضطلاع به لتحقيق التنمية المستدامة سيتطلب استثمارا هاما، وللمعونة دور خطير تلعبه في دعم الأعمال الوطنية الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر وتنفيذ التنمية المستدامة. لكن مع هذا، يجب على تلك المعونة أن تكون عاملا حافزا في مساعدة الدول على اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية تيسر تدفق الاستثمار الخاص والتجارة. كما أن الاستقرار الاجتماعي الضاربة جذوره في تربة الحريات الديمقراطية ونظم الحكم السليم مهم للغاية في بث الثقة التي هي أساس الاستثمار في رأس المال الطبيعي والبشري. هذه هي لَبنات البناء الطويل الأجل للتنمية المستدامة.

ودور السياسة الاقتصادية ذو أهمية خاصة أيضا في تعزيز التنمية المستدامة. ويجب زيادة الاعتماد على الأدوات والسياسات الاقتصادية التي تمتص تكاليف البيئة داخليا ولا تشجع الانتاج وأساليب الاستهلاك غير المستدامة.

لقد رغبت في معالجة عدد قليل من المسائل المتصلة بالأحداث الجارية والهامة وأولها تغير المناخ.

تقع على عاتقنا مسؤولية تقديم رد فعّال ودائم وعالمي حقا على هذه المسألة الهامة. علينا أن نتجاوز الكلمات لنخرج باتفاق واقعي وعادل وقابل للتحقيق. وفي نظر استراليا، يحتاج الاتفاق إلى هذه المعايير الثلاثة إذا ما أريد أن يُحدث نتائج فعّالة بيئيا.

إن أي نظام لا يمكن في ظله الوصول إلى أهداف خفض نسبة الانبعاثات الغازية أو يُطلب في ظله من الأفراد في دول مختلفة أن يقوموا بتضحيات مختلفة اختلافا هائلا من المرجح أن يكون مجحفا وغير فعّال. إن الأهداف التي تفرض معدلات واحدة ستفرض أعباء غير عادلة على عدد من البلدان بما فيها استراليا. وبالمثل، تعتقد استراليا أن الموافقة على أهداف ملزمة قانونا قبل استجلاء طبيعتها ومحتواها من شأنها أن تكون سابقة لأوانها.

وترى حكومة بلدي أن اتفاقا فعالا بشأن تغير المناخ يمكن ترجمته إلى واقع من خلال التمييز بين التزامات البلد. فاتفاق كويوتو ينبغي أن ينص على أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل بلد والتكاليف الاقتصادية والفرص المتاحة لديه للحد من الانبعاثات عند تحديد هدف منصف لكل دولة مشاركة.

وتعمل استراليا بنشاط وبشكل بنّاء في المفاوضات. ولقد تقدمنا بمقترحات للتمييز بين أهداف انبعاث غاز الدفيئة لضمان وجود مساواة في الجهود بين البلدان الواردة في المرفق الأول. ونسعى إلى التوصل إلى نتيجة يتمكن بموجبها كل بلد من المساهمة في مكافحة الاحترار العالمي بطريقة منصفة وفعالة وتأخذ في الاعتبار على نحو واقعي الظروف الوطنية.

ثانيا، فيما يتعلق بالغابات، فإن تعزيز الاستخدام المستدام لموارد الغابات والحفاظ عليها - ولا سيما التنوع الاحيائي للغابات - يجب أن تعطى له أولوية أساسية في الأعوام الخمسة القادمة. ولسنا مقتنعين بعد بأن هناك حاجة إلى وضع اتفاقية. وفي هذه المرحلة، فإننا نفضل التنفيذ العاجل لتوصيات رقم التخطيط الإرشادي التي قد تؤدي إلى نتائج إيجابية. وتؤيد استراليا إنشاء محفل حكومي دولي رفيع المستوى لتنفيذ مقترحات رقم التخطيط الإرشادي. ويمكن لهذا المحفل أن ينظر أيضا في ضرورة إبرام اتفاقية في الوقت المناسب.

ثالثا، إن الحاجة إلى تحقيق الاستخدام المستدام لموارد محيطاتنا لها أولوية أساسية أيضا. وفي الوقت الحالي، فإن إدارة موارد المحيطات تتسم بنهج مجزأ وغير فعّال. وهناك حاجة ماسة إلى تنسيق أكبر في الأدوات والمؤسسات التي تعالج إدارة المحيطات. وينبغي تشجيع الترتيبات الإدارية ذات التركيز الإقليمي. وتستضيف استراليا في الوقت الحالي أمانة المبادرة الدولية للشعب المرجانية وتضطلع بدور رئيسي في المحافل الأخرى التي تستهدف تعزيز حماية موارد المحيطات واستخدامها المستدام في منطقتنا.

وكذلك بدأنا بتطوير سياسة وطنية تتعلق بالمحيطات، وستوفر هذه السياسة إطارا لإدارة مصائد الأسماك والشحن والنفط والغاز وموارد قاع البحار في استراليا. وستضطلع بذلك بطريقة لا تحفظ وتحمي بيئتنا البحرية فقط بل ستسمح لنا أيضا بجني منافع اقتصادية مستدامة من محيطاتنا. ونحث جميع الحكومات الوطنية على النظر في تطوير سياسات مماثلة تتعلق بالبحار والمحيطات طبقا لظروفها الخاصة.

رابعا، من الجوهري إجراء تحسين كبير في إدارة المياه العذبة لإدامة حياة السكان من بني البشر والنظم الإيكولوجية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للحياة على كوكبنا. فالعمل الدولي الفعال، ولا سيما العمل على الصعيد الإقليمي، ضروري، وبخاصة لتعزيز الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه لنظم الأنهار التي تشمل ولايات قضائية عديدة.

وإن استراليا، بوصفها البلد الوحيد في العالم الذي يتحمل مسؤولية خالصة عن موارد المياه العذبة لقارة بأكملها، وبوصفها أكثر القارات المأهولة جفافا، تفهم الطبيعة الهشة للتدفقات البيئية. لقد تعلمنا الدروس القاسية عن ضرورة إدارة موارد المياه العذبة بطريقة مستدامة. ومن السخرية أن الأخطاء التي ارتكبناها في الماضي تضعنا في موقف جيد لتوفير تكنولوجيا المياه وخبرة إدارة استنضاب المياه لمساعدة الدول الأخرى على معالجة مسائل المياه العذبة.

خامسا وأخيرا، بالنسبة للمدن المستدامة، هناك شيء تعلمناه وهو أن للتعاون الوثيق بين الحكومة الوطنية والبلديات أهمية حاسمة في ترجمة السياسات البيئية الوطنية إلى عمل على نحو ناجح، وبخاصة على أرض الواقع. وفي أوائل هذا الشهر، كانت استراليا فخورة باستضافة مؤتمر "سُبل إلى الاستدامة"، الذي ركّز على التقدم العام للحكم البلدي في تنفيذ برامج محلية لجدول أعمال القرن ٢١، وجمع العديد من القادة الدوليين في مجال التنمية المستدامة المحلية وانعكست نتائج هذا المؤتمر في إعلان نيوكاسل، الذي سمي على اسم المدينة الاسترالية التي انعقد فيها.

وإنني أعهد إلى الجمعية العامة برعاية الفحوى العامة للإعلان، وآمل بأن تعمل المنظمات الدولية والحكومات الوطنية بصورة أكثر فعالية في المستقبل مع الحكم المحلي لتحقيق نتائج مستدامة على المستوى المحلي. فإن قامت بذلك، فإننا سنحقق خطوات واسعة في مجال التحدي لتحقيق مدن ذات تنمية مستدامة.

لقد كان مؤتمر ريو نقطة تحول في جدول أعمال التعاون الدولي. فمسألة التنمية المستدامة الآن أصبحت الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، بالإضافة إلى شواغل قديمة مثل الأمن العالمي وحقوق الإنسان والتجارة الدولية، لقد حان الوقت الآن للعمل الحاسم. وينبغي أن يتحول التركيز من السياق إلى النتيجة، فالإطار المفاهيمي الآن يجب أن يترجم إلى تنفيذ عملي للتنمية المستدامة. إن استراليا إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، تؤكد مجددا التزامها بالمبادئ التي أرسيت في ريو، وتعبر عن تصميمها المستمر على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السناتور الأونرابل روبرت هيل، زعيم الحكومة في مجلس الشيوخ ووزير البيئة في استراليا، على بيانه.

اصطحب السناتور الأونرابل روبرت هيل، زعيم الحكومة في مجلس الشيوخ ووزير البيئة في استراليا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوسيانو سيافاتا، وزير الإقليم، والبيئة والزراعة في سان مارينو.

اصطحب السيد لوسيانو سيافاتا، وزير الإقليم، والبيئة والزراعة في سان مارينو، إلى المنصة.

السيد سيافاتا (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): في هذه المناسبة الهامة، تود جمهورية سان مارينو أن تؤكد مجددا ذكر التزامها الكامل بالمبادئ المنصوص عليها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ونعتقد أن ذلك المؤتمر كان يمثّل حدثا تاريخيا.

وشهد ذلك الحدث قيام التعاون العالمي الجديد فيما بين الدول، التي جمعها هدف مشترك يتمثل في تمهيد الطريق أمام التنمية المستدامة، حيث اعتبرت الحماية البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل متلائمة ومتكاملة ومترابطة. إن حل المسائل البيئية يتطلب موارد لا يمكن توفيرها إلا من خلال التنمية الاقتصادية، إذ أن النمو الاجتماعي والاقتصادي لا بد أن ينخفض إذا ما تضرر تضررا كبيرا رفاه البشرية والموارد الطبيعية بفعل التدهور البيئي.

إن المبادرات التي اتخذت، والنتائج التي أسفر عنها مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢، حيث أدرج للمرة الأولى مفهوم التنمية المستدامة، ومؤتمر ريو المعقود في ١٩٩٢، كلها تمثل انجازات هامة على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإن جهودنا، تحتاج إلى مزيد من التعزيز في المستقبل.

واليوم، فإن المجتمع الدولي، والمنظمات الوطنية، والعالم الصناعي والاقتصادي والأفراد أكثر وعيا واستعدادا للمشاركة في الأنشطة البيئية. وفي

الوقت نفسه، أصبح من الواضح أن المجتمع والاقتصاد لا يمكن أن ينجحا في عالم يعاني من الفقر والتدهور.

وفي حالات عديدة، تشاطر زعماء العالم الرأي القائل بأن عولمة السوق، والنمو الاقتصادي واحتياجات المجتمع الحديث يجب أن تأخذ في الاعتبار القيود البيئية، التي هي أساس النظام الإيكولوجي. فوقف التنمية البشرية أمر لا يمكن تصوره، إلا أن التنمية يجب أن تكون أقل تدميرا وأكثر مسؤولية. ويمكن أن يُعزى السبب الرئيسي لازدياد التدهور البيئي إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المقبولة. ولذا، فلا محالة من ضخ حياة جديدة في مفهوم أنماط الإنتاج الجديدة، والتقليل من استغلال الموارد الطبيعية وإنتاج النفايات السامة والتلوث. إن تلبية احتياجات الأجيال الحالية يجب ألا تُضر بفرص الأجيال المقبلة.

ومما يؤسف له أن الحالة مختلفة تماما. ففي كثير من مناطق العالم تزداد شدة الفقر والجوع، وتتسع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، ويكاد تدهور البيئة واستنفاد الموارد أن يصلا إلى حد يستحيل إصلاحه. ومهمتنا هنا في نيويورك هي أن نقيِّم بدقة المرحلة التنفيذية للالتزامات التي جرى التعهد بها في ريو، وفوق كل شيء، كما أعتقد، أن نتصرف بطريقة تؤدي إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحفظ الطبيعية في المستقبل.

والحكومة التي أمثّلها تؤكد اليوم من جديد صلاحية الوثائق الهامة التي اعتمدت في ريو. فاتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وإعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، والبيان المعني بمبادئ الغابات، كلها تدعو إلى العمل، وهي ذات أهمية حيوية الآن أكثر من أي وقت مضى.

وعلى الرغم من المساحة المحدودة لأراضي سان مارينو التي لا تزيد عن بضعة كيلومترات مربعة، وتأثيرها المحدود على الاقتصاد العالمي، فإنها على وعي تام بالمخاطر والآثار المترتبة على الضرر الذي يلحق بنظامنا الإيكولوجي المشترك، وتعتزم أن تشاطر البلدان الأكبر خبرتها.

وباسم حكومة بلدي، أفخر بأن أؤكد أن سكان سان مارينو أصبحوا أكثر حساسية للمسائل البيئية. واقتصادنا الحقيقي متطور تماما وكثير من المشاكل التي تؤثر على السكان الآخرين في العالم قد عالجناها وتغلبنا عليها، في الوقت الذي ننظر فيه في العديد من الالتزامات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١.

وصغر حجم بلدنا يسمح بإقامة علاقات وثيقة بين المجتمع ومؤسساته. وهذا عنصر أساسي لتشجيع النقاش حول المسائل البيئية ولزيادة مشاركة جميع فئات المجتمع. وقد اعتمدت الحكومة تدابير هامة بالنسبة للتحضر والبيئة، وتبذل جهودا أكبر من أجل إدماج الاعتبارات البيئية في سياساتها عند رسم تلك السياسات، وذلك في ضوء السمات الخاصة للبلد ونوعية حياة سكانه. فالقانون الإطاري لحماية البيئة وحماية المناظر الطبيعية، الذي يهدف إلى تعزيز الصورة الثقافية والطبيعية في الجمهورية قد أثبت أهميته بصفة خاصة.

وبغية توعية السكان بمواضيع البيئة، تصمم الحكومة حاليا مشروعا لحماية البيئة ووقاية الأراضي من خلال إشراك الطلبة من جميع المستويات. والغرض هو أن نعلم الأجيال الجديدة كيفية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة ورشيدة، وأن نوضح لها الآليات الصحيحة التي تنظم العلاقة بين الإنسان والطبيعة. وفي إطار هذا المشروع، يجري التلاميذ والطلبة عمليات مسح منتظمة أثناء العام الدراسي بغرض تقييم جودة البيئة في المناطق الخضراء.

وفي هذه المناسبة أود أن أؤكد، كما ورد في جدول أعمال القرن ٢١، الطابع الأساسي للتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية التي تمثلها في سان مارينو رابطات ولجان لحماية البيئة. وإلى جانب ضمان هذه الهيئات لنشر المعلومات ورصد أنشطة الحكومة في هذا المجال والإسهام في المشاريع التعليمية، فإنه ينبغي أن تكون هذه المجموعات نظيرا للمؤسسات الرسمية يعتمد عليه. والهدف النهائي هو أن تقبل القطاعات الاقتصادية - الاجتماعية المتنوعة مبدأ التكافل الذي يشكل قوام مفهوم التنمية المستدامة.

وكما ذكرت بالفعل، فإن سان مارينو دولة صغيرة تفخر بتقاليدها العريقة، تقاليد التضامن والحرية والديمقراطية. وتؤكد المواضيع التي يعالجها جدول أعمال القرن ٢١ نفس هذه القيم وتبيّن الإرادة العامة والتصميم المشترك. وتعتزم سان مارينو أن تضطلع بدورها في تنفيذ هذه الخطة البعيدة الأثر بوازع من اقتناعها بأن هذه الخطة ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الديمقراطية العالمية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير الإقليم والبيئة والزراعة في سان مارينو على بيانه.

اصطحب السيد لوسيانو سيافاتا، وزير الإقليم والبيئة والزراعة في سان مارينو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سونغ جيان، مستشار الدولة في الصين.

اصطحب السيد سونغ جيان، مستشار الدولة في الصين، إلى المنصة.

السيد سونغ جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بعد مرور خمس سنوات على قمة الأرض في ريو، من الأهمية بمكان أن يجتمع القادة من جميع أنحاء العالم مرة أخرى لاستعراض الماضي والتخطيط للمستقبل. وتعلّق حكومة الصين أهمية كبرى على قضية البيئة والتنمية. فمنذ أوائل الثمانينات جعلت الصين حماية البيئة إحدى السياسات الأساسية للدولة. ولما كانت الصين تشعر بمسؤولية ضخمة إزاء الأجيال المقبلة والمجتمع الدولي، فإنها تفي بنية صادقة بالالتزامات التي قطعتها بشكل رسمي مع البلدان الأخرى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

ويسعدني أن أبلغ هذه الجمعية أنه وإن كانت الصين قد أحرزت نموا اقتصاديا سريعا في السنوات الأخيرة، فقد تفادت حدوث تدهور بيئي كبير، بل إنها حققت تحسنا جزئيا في بيئتها. واسترشادا بمؤتمر البيئة والتنمية، وضعت الصين جدول أعمال القرن ٢١ الخاص بها، وهو الورقة البيضاء المعنية بالسكان والبيئة والتنمية في الصين في القرن الحادي والعشرين، وأدمجت استراتيجية التنمية المستدامة في برنامجها الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شجعت الصين مشاركة الجماهير على نطاق واسع، وأنشأت آلية للضمانات المؤسسية، واشتركت مشاركة واسعة في التعاون الدولي. وأحرزت تقدما ملحوظا في حماية البيئة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي السنوات الأخيرة، نما إجمالي الناتج القومي في الصين بمعدل سنوي مرتفع نسبيا وهبط قطاع السكان الفقراء من ٨٠ مليون نسمة في أوائل التسعينات إلى ٥٨ مليون نسمة حاليا. وقد جرى ضبط النمو السكاني السريع وانخفض معدل النمو الطبيعي للسكان في الدولة انخفاضا مستمرا.

ويجري تحقيق إنجازات ملحوظة في مجال الاستغلال الشامل للموارد بالتشجيع على المحافظة عليها والاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي. وتبذل الجهود لتشجيع عمليات الإنتاج النظيفة وتحول طريقة النمو الصناعي. ويجري بفعالية كبح جماح الزيادة في الملوثات المنبعثة عن طريق إغلاق أكثر من ٦٠ ألف شركة تسبب تلوثا خطيرا.

ويولى اهتمام أكبر لزراعة الغابات وللحملة التي يجري شنها في جميع أنحاء البلد لزراعة الغابات من جديد طوعيا وتزداد مساحة الغابات زيادة مطردة. ويجري تكريس جهود أكبر للمحافظة على التنوع الاحيائي. وإن شبكة من المحميات الطبيعية تغطي ٧,٢ في المائة من أراضي الصين قد اتخذت شكلها الأساسي. ويجري توفير حماية فعالة لأغلبية الأنواع التي تتعرض للخطر.

وهذه الأهداف حققها شعب وحكومة الصين على نحو مستقل بجهودهما الذاتية بصورة رئيسية. كما لعبت مشاركة الصين الناشطة في التعاون الدولي وجهودها في البحث عن الدعم الدولي دورا هاما في هذه العملية.

وبالرغم من وعينا الشديد بأن الصين لا تزال تواجه تحديات هائلة في تحقيق التنمية المستدامة، فإننا مقتنعون بأن الشعب الصيني اذا ما عمل معا بجد، ونفذ بحزم استراتيجية للتنمية المستدامة وشارك بنشاط في التعاون الدولي، فإنه يمكننا مواصلة التنمية المستدامة لاقتصادنا الوطني، وتوفير ما يكفي من الغذاء والكساء للفقراء وبلوغ درجة السفر في النمو السكاني بحلول عام ٢٠٣٠، وفي نفس الوقت، القيام على نحو جيد بحماية البيئة وستسهم الصين مساهمة كبيرة في حماية البيئة العالمية، والتنمية الاقتصادية عن طريق الأداء السلس لشؤونها الخاصة.

قبل خمس سنوات اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لأول مرة برنامجا للتنمية المستدامة، وأكد على المبادئ التي تحكم التعاون الدولي البيئي والإنمائي. وهذه تمثل الإسهامات الراسخة لمؤتمر البيئة والتنمية في ريو.

وخلال السنوات الخمس الماضية سجل المجتمع الدولي إنجازات مهمة في تنفيذ إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وقد أخذ مفهوم التنمية المستدامة يترسخ في أذهان الناس وأصبح المبدأ التوجيهي للبلدان في وضع استراتيجياتها. وتغلبت البلدان النامية على المصاعب. وعملت بجدية لتحقيق بعض التقدم، وقام

المجتمع الدولي بإجراء بعض التجارب المفيدة على آليات التمويل سعيا منه الى استكشاف طرق جديدة وتوسيعها لجعل مثل هذا التعاون متعدد القنوات وغنيا في المحتوى.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين ما تم عمله وما تبقى للعمل. وأحد الشروط المهمة لإحراز التقدم في التعاون الدولي البيئي والإنمائي هو توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية. غير أن النسبة المئوية من إجمالي الناتج الوطني التي يخصصها العالم المتقدم النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت الى أدنى مستوى لها خلال ٢٥ سنة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلدان المتقدمة النمو منهمكة في الحمائية التجارية تحت ذريعة الحماية البيئية، الأمر الذي يؤثر سلبيا على التنمية المستدامة للبلدان النامية.

وخلال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ظهرت اختلالات جديدة. ويجري حاليا التشديد بصورة أكبر على البيئة وبصورة أصغر على التنمية؛ وعلى المسائل القطاعية أكثر من المسائل المشتركة بين القطاعات؛ والتعاون الدولي غير كاف. ونعتقد أن التنفيذ الكامل لمفهوم حماية البيئة خلال عملية التنمية وتقريب الفجوة بين الأقوال والأفعال يجب أن يكونا موضوع هذه الدورة الاستثنائية، وأن يكونا كذلك مفتاح تعزيز التعاون الدولي البيئي والإنمائي المتوجه نحو القرن الحادي والعشرين.

ويشكل الفقر والتخلف إحدى أهم العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة. وستكون مهمة شاقة بالنسبة للبلدان النامية أن تقضي على الفقر لكي تنال حقها في التنمية، بينما تحمي البيئة. وإن مساعدتها في تحقيق هذه الغاية مفتاح التنمية المستدامة للجنس البشري في القرن الحادي والعشرين.

وتقتضي الحالة الراهنة أن نبدي درجة أكبر من التصميم وأن نوسع آفاقنا. ويجب أن نشارك بفعالية في التعاون الدولي دون التركيز فقط على المصالح المباشرة. ولهذه الغاية يود الوفد الصيني أن يتقدم بالمقترحات التالية.

أولا، التعزيز الشديد للتعاون العلمي والتكنولوجي في حقل البيئة والتنمية. فالعلم والتكنولوجيا بوصفهما ذخرا مشتركا للجنس البشري يشكلان الأساس لتحسين أساليب الانتاج والاستهلاك ولتحقيق التنمية المستدامة. والبلدان المتقدمة النمو لديها المقدرة - وعليها مسؤولية تاريخية لا يمكن التملص منها - على أن تشاطر البلدان النامية إنجازات هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الأخيرة.

ثانيا، تمكين البلدان النامية من تعزيز قدراتها الوطنية، وفقا لإعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وستمكن أوجه التقدم في الدول النامية من تحقيق المزيد من التقدم في البلدان المتقدمة النمو. والأمر المهم هو التغلب على مختلف أنواع الحمائية التجارية.

ثالثا، ينبغي عكس الاتجاه المتمثل في الانخفاض الحاد في تمويل التنمية بالنسبة للبلدان النامية. فالموارد المالية الكافية شرط لازم توفره لتحسين مقدرة الجنس البشري على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونأمل أن تعمل البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في ريو.

وأخيرا، ينبغي للدول النامية بالطبع أن تحشد إمكانياتها بالكامل. ولا يمكنها ولا ينبغي لها أن تتبع نفس أنماط التنمية التقليدية المتمثلة في "التلوث أولا والمعالجة لاحقا"، وبدلا من ذلك عليها أن تسلك طريق التنمية المستدامة منذ البداية.

لقد اجتمعنا من أجل المصلحة المشتركة للبشرية ولكي نبني ونحمي بيتنا المشترك. وهدفنا هو تحقيق التنمية العالمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. إن تعزيز التعاون هو السبيل الوحيد لإنجاز هذه المهمة التاريخية. ويتطلب ذلك تكاملا وثيقا بين المسائل الإنمائية والبيئية؛ والاعتبار الكامل للاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية؛ وتنفيذ مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. ويستدعي ذلك أيضا جهودا مشتركة لإنشاء شراكة دولية جديدة، والتغلب على المصاعب وتحقيق التنمية المستدامة. وما دمنا نعمل معا، فإن مستقبلنا يظل مشرقا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سعادة مستشار دولة الصين على بيانه.

اصطحب السيد سونغ جيان، مستشار دولة الصين، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان من معالي السيد خوان غابيتو سوبولي، نائب وزير البيئة في أوروغواي.

اصطحب السيد خوان غابيتو سوبولي، نائب وزير البيئة في أوروغواي، الى المنصة.

السيد غابيتو سوبولي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن شعب وحكومة أوروغواي، نود أن نتقدم بأطيب تمنياتنا للقادة والوفود الحاضرين هنا. ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا لانعقاد هذه الدورة في إطار أعلى المنتديات السياسية الدولية تمثيلا، أي الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في مناسبات مختلفة، وبخاصة في آخر دورات لجنة التنمية المستدامة، المنعقدة في نيسان/أبريل الماضي، أوضحنا التقدم الذي أحرزه بلدنا منذ عام ١٩٩٢ وكيف أن أوروغواي قد نفذت التزامات ريو دي جانيرو في المجالات البيئية والاجتماعية. ولهذا السبب، سنركز الآن على بضع مسائل تتعلق بالحالة العالمية وعلى أبرز نجاحات وإخفاقات البشرية على طريق التنمية المستدامة.

ومن الواضح أن المعلومات، والحساسية والوعي المتعلقة بالمسائل البيئية قد تزايدت خلال هذه السنوات الخمس في كل المجالات - داخل الأسرة، والعمل، والدوائر الأكاديمية والسياسية. ولقد وضع هذا البند بالتأكيد في جدول أعمالنا وأدرج في خططنا على أساس الأولوية.

وتجدر الإشارة، على سبيل المثال، الى أن متطلبات الإدارة البيئية أصبحت ملموسة على نطاق واسع في مجال التجارة، مثلما يحدث عن طريق قائمة المواصفات (norms 14000 150)، وأن الحركة الأوليمبية، بقيمها الإنسانية الصارمة، قد قررت أيضا أن تجعل من البيئة البعد الثالث لألعابها، بالإضافة الى الألعاب الرياضية والثقافة.

ورغم ذلك، وفقا لكل التقديرات التي أجريت وتقارير مختلف الوكالات المتخصصة، لا تزال الجهود التي بذلت غير كافية لإحداث تأثير واضح على الاتجاهات السلبية على الصعيد الدولي فيما يتعلق بتغير المناخ، ونفاذ الموارد الطبيعية وتدهورها - وبخاصة مياه الشرب - وفقدان التنوع البيولوجي.

ولهذه الحالة أسباب معقدة وطويلة الأمد، ولكن من المفارقات أن النماذج الاجتماعية ونماذج الانتاج التي ظلت تلقي بضغوط غير معقولة على قدرة بلداننا على الحفاظ على البيئة واستدامة عالمنا، لا تزال على حالتها الأصلية. ولا تكمن المسؤولية العظمى عن هذه الحالة في النماذج الاقتصادية التي وضعتها الدول النامية كاستجابة للحاجة الى الوفاء بالمطالب المتزايدة لشعوبها، وإنما تكمن في أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة النمو، التي لم تستطع التكيف مع عالم من الواضح أنه محدود ومتكافل.

إننا ندرك بصفة خاصة القيمة البيئية للسلام، ونقدر التوجه الإيجابي نحو إزالة الأسلحة النووية، ونزع السلاح، وإزالة الألغام، وتسوية الصراعات، التي ندين بها للأمم المتحدة وللبلدان ذات القوة العسكرية العظمى. فالحرب هي أعظم خطر يحدق بالبشرية والبيئة.

ولكن بينما تجب علينا الإشادة بهذا التغير، الذي لم يصبح نهائيا بعد، يجب أن نسأل أنفسنا أيضا كم يتعين على الجنس البشري أن ينتظر بعد الى أن يتمكن من التمتع بالسلام دون معالجة الاختلالات الاجتماعية التي تؤدي الى استنزاف موارد العالم التي تدعم هذا السلام.

وعلى عكس كل التوقعات، لم تكن هناك إعادة توجيه ملحوظة للموارد التقنية والمادية والمالية التي كانت سابقا مخصصة للجانب العسكري نحو الأغراض السلمية، وبخاصة في مجالات البحث وتطوير عمليات ومنتجات سليمة بيئيا.

ونحن ننظر كذلك إلى الاتجاه العالمي الواضح في بلدان نامية عديدة، بما فيها بلدي، بوصفه اتجاها إيجابيا نحو اقتصادات نامية سليمة: يمكن أن نلاحظ توازيا بين سياسات الاقتصاد الكلي والقدرة على التنمية والاستثمار مع رؤية تشمل العناية بالبيئة.

إلا إننا يجب أن ندرك أن هناك اختلالات اجتماعية عميقة تزداد سوءا في مناطق عديدة، وأن المسؤولية عن حلها تقع علينا نحن القادة في المقام الأول. ومن المستحيل التفريق بين النضال من أجل حماية البيئة ونضالنا الحتمي ضد الفقر والتهميش

الاجتماعي. ويجب إزالة مظاهر الفقر المدقع وانعدام الفرص، أولا وقبل كل شيء بسبب الحتمية الأخلاقية التي نلتزم بها، وثانيا لأنه يستحيل على أي برنامج لحماية البيئة أن يكون قابلا للتطبيق ما دام الانحلال الاجتماعي قائما.

ومن ثم نشدد على الحاجة إلى تفسير وتطبيق شاملين لمفهوم التنمية المستدامة، نظرا إلى أنه يجب علينا تجاوز الصراع الدائم بين الحفاظ على البيئة والتنمية. ويجب علينا إيجاد طريقة لإنتاج ما تتطلبه شعوبنا من رفاه وكرامة إنسانية وفي الوقت نفسه الحفاظ على التوازن والظروف الأخرى اللازمة لتجديد الحياة على الأرض.

ويتعين على البلدان، في سعيها إلى تحقيق هذا النوع من التنمية، أن تكون واعية للأثر الإقليمي لمساعيها حيث أن هذه المساعي يمكن أن تؤثر على النظم الإيكولوجية المشتركة. ويجب عليها أيضا أن تأخذ في الحسبان مبدأ المسؤولية القانونية الدولية للدول عن الأنشطة التي يمكن أن تؤثر سلبيا على بلدان أخرى، مثل نقل النفايات الخطرة، خاصة النفايات المشعة عبر الحدود.

إن المعارف المتاحة حددت بالفعل الأسباب وبينت الطريق. وإن إمكانات التكنولوجيا تبعث على الأمل في إيجاد حلول قابلة للتطبيق. ومن الضروري إعادة تأكيد الإرادة السياسية الفردية والجماعية لإلزام أنفسنا باستراتيجيات عالمية يمكنها توفير الاستمرارية اللازمة ويمكن أن يكون لها أثر كبير على الأجل المتوسط.

وفي هذا السياق، فإن الزيادة المحسوسة للتعاون الفعال بين الشمال والجنوب تصبح ضرورية أكثر كعنصر يساعدنا على بلوغ أهدافنا المشتركة. وعلى غرار ذلك، يجب أن تكون هناك مستويات أعلى من الالتزام بالتعاون بين بلدان الجنوب. لذا نحن نشعر بالقلق إزاء عدم الإيفاء بالالتزام القاضي بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان القوية اقتصاديا للبرامج في البلدان النامية أو المناطق ذات الأهمية البيئية والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على المنظومة بأسرها. وهذا يشكك في القوة الحقيقية لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها مسؤوليات متباينة، وهو مبدأ تؤيده أوروغواي مرة أخرى اليوم.

ونحن نشعر بالقلق أيضا إزاء الريبة التي تكتنف تحقيق الأهداف من أجل خفض انبعاث غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٠٠ ووضع أهداف جديدة للعام ٢٠١٠. وهذه مسؤولية أساسية للبلدان الصناعية وهدف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ لم يحرز تقدم يذكر نحو هذا الهدف.

وكما لاحظ وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العام الماضي في بوينس أيرس، يجب علينا تحقيق تنسيق فعال بين مختلف الصكوك التي صدرت عن مؤتمر عام ١٩٩٢ واستخدام الموارد ذات الصلة على النحو الأمثل. ونحن نأمل أن يتحقق ذلك، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار عملية إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة.

وتواصل أوروغواي تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز مركزها بوصفها "بلدا طبيعيا". ونحن على يقين من أن تطور نظام التجارة متعددة الأطراف سيعطي الأولوية اللازمة لقيمة المنتجات الطبيعية التي تنتج بأقل تكلفة بيئية.

وأخيرا، نكرر القول إن هذه التطلعات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل أنظمة سياسية تضمن الديمقراطية والتمتع الكامل بحقوق الفرد والمجتمع. وينبغي ممارسة الحق الإنساني الأساسي في التمتع بفوائد الطبيعة على نحو عادل، وواسع النطاق، وموحد، كما ينبغي ضمان ذلك للأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب وزير البيئة في أوروغواي على بيانه.

اصطحب السيد خوان غابيتو سوبولي، نائب وزير البيئة في أوروغواي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أوتولا أو ساماتا، حامل وسام القديس مايكل جورج، رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة.

اصطحب السيد أوتولا أو ساماتا، حامل وسام القديس مايكل جورج، رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة، إلى المنصة.

السيد ساماتا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لي عظيم الشرف أن أخاطب هذه الدورة الهامة للجمعية العامة بوصفي المبعوث الخاص لحكومة بابوا غينيا الجديدة.

إن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، المعنية بالبيئة والتنمية، تتيح مجددا الفرصة للمجتمع العالمي للسعي نحو إعادة بناء روح ريو،

ولاكتساب الثقة مجددا في التصدي للمطبات التي تعترض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ، نجد أنفسنا مرة أخرى أمام التحدي المتمثل في الحفاظ على روح الشراكة التي نبعت من ريو، والالتزام بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها مسؤوليات متباينة، وبمواصلة القيام بأعمال حازمة ومسؤولة تهدف إلى خفض الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، وإبطاء تدهور البيئة، وتخفيف حدة الفقر، واستعادة التوازن الهام جدا للبيئة العالمية، الذي تعتمد عليه أسباب عيش البشرية جمعاء.

ولكن يؤسفني أن أذكر أن الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يثيران شكوكا خطيرة حول إمكانية عملنا كشركاء للإيفاء بتطلعات وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ البرامج ذات الصلة منذ مؤتمر قمة الأرض في ريو. إن روح الشراكة التي صيغت قبل خمسة أعوام وأهداف وأغراض جدول أعمال القرن ٢١ لا تزال تتعرض للتقويض بسبب قصر النظر السياسي والقرارات التي تتخذ من جانب واحد.

ومن المفزع أن نلاحظ أن مستقبل البيئة العالمية، كما تعرضه علينا السلطات الدولية الرئيسية، يبدو كئيبا. إن مخاطر استمرار التلوث الصناعي، وأثر العولمة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة في البلدان الصناعية، وانحدار مستويات مساعدات التنمية الرسمية لا تزال تعوق التقدم على الصعيد العملي. ويتيح هذا التجمع فرصة لبناء الثقة الذي تمس الحاجة إليه.

إن حكومتي، رغم مواردها المحدودة، تقوم باتخاذ خطوات كبيرة إزاء زيادة المطالبة بتحديد السياسات والبرامج الوطنية لتوجيه جميع قطاعات المجتمع وتشجيعها على تقرير أهمية اتخاذ القرارات المسؤولة سعيا نحو الاستخدام والإدارة المستدامين لمواردنا الطبيعية في سياق تحقيق التنمية المستدامة. ونحن نسعى، بتوجيه وتشجيع من روح ريو الجماعية، إلى أن نكون على مستوى متطلبات جدول أعمال القرن ٢١ وأهدافه على المستويين المحلي والإقليمي، حيثما تيسر لنا ذلك.

وعلى سبيل المثال، تسعى بابوا غينيا الجديدة إلى حظر نقل النفايات الخطرة والسمية في منطقة المحيط الهادئ. وقد تبنينا سياسات صارمة للمحافظة على البيئة وإدارتها في مناطقنا الاقتصادية الخالصة وفي البيئة البحرية. وقد عملنا على سن قوانين للامتثال للمعايير الدولية، حيثما كان ذلك ممكنا، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي وخطط الأثر البيئي. وقمنا أيضا، مع دول ميلانيزية أخرى، باتخاذ خطوة جريئة واعتمدنا مدونة سلوك من أجل إدارة غاباتنا السيادية المطيرة.

وتشمل مبادراتنا الإقليمية نهجا شاملا لتناول الشواغل البيئية التي تتعلق بإدارة المحيطات والمناطق الساحلية. وفي هذا السياق ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في جهودنا للإبقاء على المحيط الهادئ خاليا من الأنشطة النووية. ونحن نقر ونؤيد نداء الدول النامية الجزرية الصغيرة للمساعدة في تنظيف النفايات المشعة التي بقيت من مخلفات الاستعمار، بما في ذلك زيادة البحوث عن أثر المواد المشعة على صحة الإنسان، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق بالنسبة للأراضي والسكان الأصليين الذين تأثروا بهذه الأنشطة.

ونحن كعضو في تحالف الدول الجزرية الصغيرة قلقون إزاء عدم حدوث تقدم في موضوع تغير المناخ برمته، ولأن مصلحة صناعة ما تحول دون اتخاذ مزيد من العمل لحل مشكلة الخطر الحقيقي الذي يمثله ارتفاع حرارة الغلاف الجوي وارتفاع مستوى البحر. إن الأنشطة التي تمثل خطرا جسيما على الغلاف الجوي العالمي وتسهم في ارتفاع مستوى البحر تهدد بقاء الشعوب ذاته في كل أنحاء العالم بشكل مباشر ويجب أن توقظ الضمير الإنساني فينا لكي نقوم بإجراءات وقائية تضمن حمايتنا وتحافظ على بقاء العالم بأكمله. وفي هذا الصدد، فإننا نقف بثبات مع بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة الذي يهدف إلى مزيد من التقليل من انبعاثات الكربون وغاز الدفيئة.

وبابوا غينيا الجديدة دولة طرف في العديد من الصكوك والاتفاقات الدولية التي أبرمت بعد قمة ريو، والتي تستهدف حفظ الموارد والبيئة وإدارتهما، ومنها الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيظل للقانون الدولي دوره الهام في المستقبل، ونحن ممتنون لما يقوم به برنمج الأمم المتحدة للبيئة من أعمال في هذا المجال. ونعتقد بضرورة تحقيق مزيد من التقدم في المجالات التي لم يتم التطرق إليها بشكل كاف أثناء السنوات الخمس الماضية، مع مراعاة المبادئ الأساسية التي يجب أن يهتدي بها التعاون الدولي، ومنها الإخطار المسبق ومبدأ الحذر.

وسنواصل التزامنا بتشجيع السلطات المحلية، وملاك الأراضي التقليديين، وشيوخ المجتمع، والنساء والشباب والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، على اتخاذ إجراءات مسؤولة تنفيذا لأهداف ومقاصد جدول أعمال القرن ٢١.

ونحتاج بشدة، من أجل تعزيز جهودنا، مساعدات دولية مالية وتكنولوجية. وهذان الموضوعان هما من أهم ما أبرزته هذه الدورة الخاصة. ويؤيد وفدنا بقوة ما أبداه البعض من آراء بشأن ضرورة إبراز الإرادة السياسية غير المشروطة، بروح من الشراكة الحقيقية، في مجالي نقل التكنولوجيا وتقديم موارد مالية جديدة وإضافية.

إننا مستعدون لقبول التحديات والمسؤوليات الجديدة في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف. وسيكون من الأمور المشجعة، كخطوة أولى، أن يتم الوفاء بجميع الالتزامات التي لم تنفذ حتى الآن من جدول أعمال القرن ٢١، ومنها المساعدات المالية والتكنولوجية، في إطار زمني ملزم. وفي هذا الصدد، فإن بوسع بابوا غينيا الجديدة تأييد الأولويات الهامة التي سوف تركز عليها الأمم المتحدة أثناء السنوات الخمس القادمة تنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١.

وانطلاقا من روح قمة الأرض في ريو، وإذ نستمد من هذه الدورة طاقة جديدة، فإننا نلزم أنفسنا بتحقيق التنمية المستدامة. يجب أن تهدف إلى تغيير السياسات والمواقف التي تتعارض مع أهداف ومقاصد جدول أعمال القرن ٢١، وأن نتورع عن استخدام مقاييس مزدوجة لأن الأمر يتعلق بمشاغل تؤثر على المجتمع العالمي طُرا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

هل لي أن أضيف أن فريق الغابات الحكومي الدولي المخصص حقق نجاحا كبيرا في تحسين صياغة المبادئ واعتماد برنامج عمل على المستوى الدولي. ولكن الحديث عن النواحي الإيجابية في عمل فريق الغابات لا يصرفنا، كبلد منتج للأخشاب المدارية، عن عدم اقتناعنا بأن الطريق ممهدة للتنمية المستدامة والحفاظ على جميع الأنواع في موارد الغابات. ولذلك فإننا ندعو إلى نظام أقوى يضمن وجود تعهدات ملزمة قانونا ومسؤوليات مشتركة ومتمايزة. وبهذا فنحن منفتحون لأي عملية دولية تفضي إلى اتفاقية للغابات تتضمن أحكاما قوية فيما يتعلق بالبيئة.

نحن مدركون بأن تدهور البيئة يمكن أن يعوق تقدم التنمية على نحو خطير وأن له تأثيرات خطيرة

على نوعية الحياة. ومن هذا المنطلق، فإن التكاليف التي تنفق على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مجالات حيوية كالحفاظ على نوعية البيئة وعلى التنوع الإحيائي والموارد المائية وخفض التلوث في الغلاف الجوي إنما هي استثمار هام في الحفاظ على نوعية الحياة على الأرض. وما لم يوجد التزام بصحة بيئتنا العالمية وببذل جهد جدي من أجل الحفاظ على مواردنا الإيكولوجية فإننا نحكم على أنفسنا وعلى الأجيال المقبلة بالفناء.

لذلك يتحتم علينا أن نجري تقييما جديا وتحليليا للوضع الراهن وأن نتعلم من أخطاء الماضي وأن نتحرك باتجاه تعبئة تدريجية للموارد المالية والتقنية على المستويين الوطني والدولي بهدف تنفيذ أهداف ومقاصد جدول أعمال القرن ٢١ في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العملي حيث الناس هم الأولى بالاهتمام.

ومن ناحيتنا فإننا في بابوا غينيا الجديدة نؤكد التزامنا من جديد بأهداف ومقاصد جدول أعمال القرن ٢١ باعتبارها مخططا هاديا في طريق التنمية المستدامة. ونحن على يقين من أن هذا المؤتمر ستتولد عنه قوة عظيمة وأمل كبير لإحداث تغييرات تقدمية إلى الأفضل. وسوف نتمكن، بهدى من رؤيتنا المشتركة باعتبارنا أمناء على البيئة العالمية، وبالعمل في إطار جدول أعمال القرن ٢١، من أن نرقى إلى مستوى تعهداتنا والتزاماتنا كأفراد وأمم ونحن على عتبة القرن الجديد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد أوتولا أو سامانا، حامل وسام القديس مايكل جورج، رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة، على كلمته.

اصطحب السيد أوتولا أو سامانا، حامل وسام القديس مايكل جورج، رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان السيد عبد القادر مسدوا، رئيس وفد الجزائر.

اصطحب السيد عبد القادر مسدوا، رئيس وفد الجزائر، إلى المنصة.

السيد مسدوا (الجزائر): لقد مضت خمس سنوات على القمة التاريخية في ريو، والحصيلة تشير إلى أن التقدم الملحوظ في تنفيذ البعض من بنود جدول أعمال القرن ٢١، يبقى متواضعا مقارنا بحجم ما لا يزال ينتظر الإنجاز، وبشكل عاجل.

إن الصورة التي يعكسها العالم اليوم تتميز بتنامي الفوارق. فبالرغم من أن العولمة المسارعة للاقتصاد قد استحدثت فرصا حقيقية، إلا أنها حملت في ذات الوقت انعكاسات سلبية وتحديات جديدة على البلدان النامية مما أدى إلى عدم استقرارها وتهميشها وإقصاء العديد منها من النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومن جهة أخرى، فإن الآمال المعقودة على الشراكة والتعاون الدوليين كأدوات لتحقيق التنمية المستدامة لصالح كل الدول، تبين أنها صعبة المنال والتحقيق. وإن النقاش حول التنمية المستدامة ابتعد عن الأوضاع اليومية الصعبة وأصبح حبيس المفاهيم العامة.

لقد اتخذت الدول المتقدمة في قمة ريو عدة التزامات، وعلى وجه الخصوص، منح موارد مالية جديدة وإضافية والسعي إلى نقل تكنولوجيا سليمة بيئيا وبشروط مواتية، وذلك بغية دعم جهود البلدان النامية. إلا أن معظم هذه التعهدات لم يتم الوفاء بها، أكثر من ذلك، فالمساعدة الإنمائية الرسمية تتراجع باستمرار كما أن نقل التكنولوجيا لم يتحقق بعد.

أمام هذه الوضعية، فإن البعض يلح على اتخاذ القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة كحل لا مناص منه. وإذ لا ينكر أحد دور هذه الأخيرة في مجال التنمية، إلا أنه لا يمكن اعتبارها الأدوات الوحيدة والمعوضة لنظام التعاون الدولي من أجل التنمية.

إضافة إلى هذا، تسعى بعض البلدان المتقدمة إلى ترسيخ أنماط معينة للاستهلاك والإنتاج بالرغم من كونها غير مستدامة، وإلى فرض مقاييس جديدة على البلدان النامية، بحجة المساهمة في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية وعلى البيئة العالمية.

إن قمة ريو كرست مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، كقاعدة أساسية لعمل المجتمع الدولي. ولكن ومع الأسف، طال انتظار النتائج المرجوة من تطبيق هذا المبدأ. بل وأكثر من ذلك، فإننا نلاحظ محاولات لإعادة التفاوض حول جدول أعمال القرن ٢١، من خلال التأكيد المستمر على تنفيذه على المستوى الوطني وتحويل أكبر للمسؤوليات نحو الجنوب.

وفي إطار المجهود العالمي في المساهمة على الحفاظ على البيئة وترقية التنمية المستدامة للجميع، بذلت دول الجنوب تضحيات ومجهودات كبيرة كان من

الممكن أن تحصل على نتائج أحسن لو أنها حظيت بالدعم المناسب والضروري من قبل المجموعة الدولية وبالأخص من طرف شركائها من الشمال.

وأما من جهتها، وعلى غرار هذه الدول، فقد سعت الجزائر، خلال السنوات الخمس الماضية، إلى تنفيذ التزاماتها على المستويين الوطني والدولي مساهمة منها في تحقيق مبادئ جدول أعمال القرن ٢١. فعلى المستوى المؤسسي، أنشأت بلادي مجلسا أعلى للبيئة وللتنمية المستدامة ومؤسسات عديدة قطاعية ذات طابع محلي ووطني تهدف كلها إلى تطوير سياسة تنمية مستدامة توفق بين المحافظة على البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، تواصل الجزائر وبحزم القيام بمبادرات عديدة تهدف إلى الحفاظ على مواردها الطبيعية وإلى استخدامها بشكل مستدام، وتنمية غطائها النباتي، ومكافحة التصحر وانجراف التربة، وتشجيع تنمية المناطق الريفية، ومراقبة مختلف أشكال التلوث والأضرار. وتتم هذه الأعمال بمشاركة متزايدة وفعّالة من قبل المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية التي تعرف تكاثرا ملحوظا، مما يدل على حرص المواطنين على المشاركة في المجهود الوطني في هذا المجال.

إلا أن الدولة تجد أن مجال تدخلها محدود بشكل ملحوظ بسبب اتساع رقعة الاحتياجات في مجال حماية البيئة، وتقلص الموارد المالية، التي يتم اقتطاعها في غالب الأحيان من أولويات أخرى، مما يدفع بها في بعض الأحيان إلى الاقتراض لتكملة إمكاناتها الخاصة.

لهذا، تعتبر الجزائر أن هذه الدورة تُشكل فرصة للمجتمع الدولي ليعلن مجددا وعاليا تمسكه بضرورة التعاون الدولي في إطار مبادئ وأهداف وروح مؤتمر ريو. وتود بالمناسبة أن تقدم بعض الملاحظات والاقتراحات الآتية.

أولا، إن مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، يكتسي أهمية بالغة وينبغي إبرازه بشكل كامل ضمن توصياتنا.

ثانيا، إن المجالات القطاعية التي هي بحاجة إلى عمل عاجل، يجب ألا تعفي المجتمع الدولي من اعتماد تصور شامل للتنمية.

ثالثا، وإذ نحن على عتبة ألفية جديدة، من اللازم أن يقر المجتمع الدولي بضرورة الدعم الفعلي والمناسب لجهود البلدان النامية. وفي هذا الإطار، فإنه يجب أن تترجم التزامات دول الشمال حول الموارد المالية ونقل التكنولوجيا إلى أفعال ملموسة يمكن قياسها.

رابعا، تكليف لجنة التنمية المستدامة، ضمن برنامجها المستقبلي، بالقيام بمتابعة أفضل لهذين الوجهين بالخصوص، حيث هما اللذان يحددان كل تقدم حقيقي في تنفيذ التزامات ريو. إضافة إلى ذلك، يجب على اللجنة تبني نظرة أكثر توازنا للتنمية المستدامة.

خامسا، ينبغي أن تزداد موارد الصندوق العالمي للبيئة بصفة ملحوظة، وأن يتوسع مجال نشاطه بشكل يزيد من مشاركته في مكافحة التصحر.

سادسا، على مستوى أكثر عمومية، وإضافة إلى بحث إمكانيات إعادة الهيكلة الجزئية للديون، فإن الجزائر تدعو إلى إشراك أكبر للمؤسسات المالية الدولية في تمويل برامج حماية البيئة.

سابعا، أما فيما يخص برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإنه بحاجة في الوقت الحاضر إلى أن يعطى الوسائل اللازمة لتمكينه من القيام بمهامه المتعددة في خدمة البيئة العالمية. وفي هذا المنظور، ينبغي أن يتم اعتماد إعلان نيروبي الوزاري حول ولاية ودور البرنامج المستقبليين.

أخيرا، يجب أن تعمل الإصلاحات والجهود الجارية حاليا لإعادة هيكلة نظام الأمم المتحدة على تقوية هذا البرنامج بوصفه وسيلة لا تعوض للتعاون الدولي من أجل التنمية بمفهوما الأوسع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد الجزائر على بيانه.

اصطحب السيد عبد القادر مسدوا، رئيس وفد الجزائر، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.